أزمة العلوم الاجتماعية في ظل واقع متغير الأوضاع الراهنة للتعليم الجامعي في العلوم الإنسانية علم الاجتماع نموذجاً

أ. د/ ثريا سيد عبدالجواد

أستاذ علم الاجتماع القانوني

كلية الآداب – جامعة المنوفية

الأوضاع الراهنة للتعليم الجامعي ، الإعداد الأكاديمي

علم الاجتماع نموذجًا

أولاً : مقدمة حول الدراسة وأهميتها :

برزت بديهيات ثلاثة فرضت نفسها حيال مطالعة التراث السوسيولوجي حول العلاقة بين العلم والمجتمع لتقويم الأوضاع الراهنة للباحثين في علم الاجتماع ، أولها أن العلم يمثل أعظم إنجاز معرفي عرفته المجتمعات البشرية، فيما أضافه للإنسانية جمعاء من إعلاء للعقل ، وازدهار للمعرفة المبنية على أسس تجريبية[1] أزاحت من طريقها معرفة غيبية أعاقت تطور البشرية لقرون طوال.

والثانية : أن التعليم باعتباره عملية استثمارية تنموية لتوظيف رأس المال البشري ، يمثل أعظم استثمار تمتلكه المجتمعات ، ومن ثم فالتعليم بهذا المعنى ليس نسقًا متعاليًا يعمل في فراغ ، بل هو نسق تتجذر أصوله ، وتبنى توجهاته ، وتتحدد أهدافه في إطار المؤسسات الاجتماعية والسياسية ، والاقتصادية القائمة ، ومن ثم فهو أداة فعالة في إحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ترغب فيها المجتمعات.

وثالث هذه البديهيات ، أن الجامعة تمثل إطارًا لتنظيم عملية نقل المعرفة من جيل إلى جيل ، كما أنها المؤسسة الوحيدة التي يمكن أن تهيمن وتقود عملية تنمية رأس المال المعرفي للبشر ، والذي يقارب في أهميته ، وجدواه ، وإن لم يمكن يتجاوزه تنمية رأس المال الاقتصادي ، ولما كانت الجامعة هي الوسيط لنقل هذه المعرفة عبر الأجيال ، فقد تحددت وظائفها في مجالات أساسية هي التعليم ، والبحث والإعداد لتأهيل المواطن لكي يكون ذا نفع بالنسبة للمجتمع ، على أن الوظيفة الأسمى والجوهرية للجامعة تتمثل في تأسيس حركة نقدية من أجل التغيير.

وتفرض قناعتنا بهذه البديهيات إثارة تساؤل على قدر كبير من الأهمية لفهم العلاقة بين قدرة الجامعة على أداء وظائفها ، وبين السياق الاجتماعي القادر على إنجاز هذه الوظائف بما يحقق فعالية أداءها ، والسؤال المثار هنا لبيان تلك العلاقة تتمثل صياغته في الآتي : هل هناك علاقة بين الإنتاج العلمي والمعرفي وبين حيازة القوة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وبالذات في مجال العلوم الاجتماعية ، لاشك أن استقراء تاريخ الإنسانية يعزز من أيجابية السؤال ، ويؤكد أن ثمة علاقة جدلية بينهما ،

---

(١) د. يمنى طريف الخولي ، مشكلة العلوم الإنسانية ، تقنيتها وإمكانية حلها ، دار الثقافة للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث يهيئ رصيد المعرفة المتنامي للمجتمع أسبابًا للقوة ، كما أن القوة تفسح المجال لمزيد من التراكم المعرفي.

إلا أن توافر القوة والمعرفة مشروط هو الآخر بإطار عام لتفعيل تلك العلاقة الجدلية دومًا إلى الأمام ، ويتحدد هذا الإطار عبر مستويين ، أحدهما يتعلق بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج المعرفة في ظلها ، والآخر يتعلق بوسائل إنتاجها والعلاقات الناجمة عنها (الجماعة العلمية ، مؤسسات البحث العلمي) حيث يبدو الإنتاج المعرفي بوصفه تجليات للبنية الاقتصادية والاجتماعية عبر ممارسات تتغلغل في النسيج الاجتماعي تصوغه ، وتصوغ أهدافه ، وأهداف الأفراد فيه ولما كانت الدلائل تشير إلى تدني وضعية العلم، والبحث العلمي في مجتمعنا ، وبالذات في مجال العلم الاجتماعي ، حيث وثقت الدراسات ، وكما تفيد الشواهد ، أن ثمة أزمة تواجه البحث العلمي الاجتماعي ، بما يتعذر معه إمكانية إسهام علم الاجتماع في مواجهة ما تعصف به رياح العولمة من إشكاليات يتعذر مواجهتها ، دون الاستعانة ببنية نظرية ، ومنهجية للعلم الاجتماعي ، تختلف جذريًا في أسسها المادية والمعرفية، عما يدور تدريسه في أروقة الجامعات في أقسام علم الاجتماع حاليًا، وفيما يتم تلفيذه من موضوعات بحثية تتبناها مراكز البحث العلمي الاجتماعي في الوقت الراهن ، تجاوزها الزمن وبات الأمر مهددًا بتداعي هذه العلوم ، وعجزها عن القيام بدورها ، وهو ما يمثل تحديًا ينبغي مواجهته ضمن ما يتهددنا من تحديات جسام فرضتها الأوضاع العالمية الراهنة.

ولسنا بحاجة إلى إثبات تلك العلاقة الوثيقة بين العلوم الإنسانية وبين عمليات التغيير ، وهي العلاقات التي وعتها المجتمعات البشرية في لحظات تحولها ، وتغييرها ، بل أن الفكر الإنساني متمثلاً في علم الاجتماع ظهر إلى حيز الوجود ، لحظة ميلاد التحولات الكبرى إبان الثورة الصناعية والفكرية في أوربا غربًا ، كما أن ميلاده وليد أزمة معرفية وبنائية على يد ابن خلدون شرقًا ، وفي الغرب كما في الشرق فإن بزوغ دور العلوم الإنسانية قد تزامن مع الأزمات الكبرى في التاريخ.

كما لا نستطيع أن ننكر في المجتمع المعاصر أن الجامعات الأمريكية في السنوات التي أعقبت الحرب ، قد لعبت دورًا مهمًا في توجيه الفكر الجامعي، وعمليات البحث الاجتماعي على مختلف الصعد إلى ما يرسخ الاتجاهات والقيم التي يتبناها السوق الحر والاقتصاد الرأسمالي ، ومن أمثلة ذلك أبحاث المقارنات التي اضطلعت بها جامعة «ييل Yale» من أجل خدمة السياسية العسكرية الأمريكية وما قدمته جامعة ستانفورد من دراسات لمواجهة تيارات الفكر الماركسي بشكل خاص ، كما أن الفكر الماركسي كان ولا يزال القاعدة الرئيسية في بناء الجامعات الاشتراكية وتوجيهه في مجرى عام[٢].

كما فرضت ظروف العولمة وتطور الشركات المتحدة الجنسية في العالم الرأسمالي على علماء الاجتماع في الغرب توجيه اهتمامهم نحو إنشاء علاقات أوثق بين انشغلتهم العالمية وبحوثهم ، وبين علوم الحياة والرياضيات ، وشهدت العقود القليلة الماضية تزاوجًا بين بعض فروع علم المجتمع وعلم النفس ، كما أخذ علماء الاجتماع يتوجهون إلى حد كبير نحو التجارب الحقلية ، ويستخدمون الأساليب الإحصائية الحديثة

(٢) زكي الجابر ، دور التعليم في توجيه وتجديد الفكر العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ ص ١١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

، والحواسب لجمع ومعالجة المعطيات وتحليل ما يتوصلون إليه من نتائج ، ويزداد اعتمادهم على الحواسب، وتقانات الاتصالات في بحوثهم وتجاربهم في المستقبل[٣] وذلك بهدف تقديم معرفة علمية تواكب متغيرات المرحلة وبما يعزز من دور الجامعة في تحقيق وظائفها الاجتماعية.

وعلى الرغم من مضي أكثر من نصف قرن ويزيد على ممارسة مهنة البحث العلمي الاجتماعي في مصر ، فإنه ما زالت حتى اليوم توسم مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي بسمتين ، الأولى تتعلق بالضعف المؤسسي الذي يؤدي إلى تغييب الدور الاجتماعي لها والثانية تتعلق بالفاعلين في هذه المؤسسات وهم الباحثون أنفسهم ، والذي يتصف إنتاجهم العلمي بالعجز عن مواجهة التغييرات التي تحدث على الصعيد الاجتماعي المحلي والعالمي ، يتضح ذلك في مجمل إنتاجهم الذي يقف عند عتبة التقيد بمنهج التجزؤ ، والانفصال عن الواقع ، والاستغراق في مناهج تقليدية للبحث تعجز عن توفير حصائل معرفية تنهض بالعلم الاجتماعي والواقع إجمالاً.

وتعزي هذه الوضعية في كثير من الأحوال ، إلى أن الأوضاع التي يعيش في ظلها الباحثون سواء من الناحية العلمية أو المجتمعية تسهم بدور كبير في تدني إنتاجهم ، وفي العجز عن القيام بدورهم ، مما يوجد حالة من الأزمة التي يصعب حصر أركانها ، ومسبباتها ، بحيث تتداخل مكونات الأزمة لتصل إلى وضع بات مهددًا للنسيج الاجتماعي في مجمله في ظل الظروف التي تحيط بنا عالميًا ومحليًا ونحسب أن جوانب الأزمة التي تنعكس على أوضاع الباحثين قد اهتم بها كثيرًا من المهمومين بقضايا الوطن وهي الجوانب التي يمكن حصرها وتحديدها في مظاهر أربعة أساسية هي :

١ ـ تدني المستوى العلمي للمناهج ومحتواها وعدم قدرتها على ملاحقة مثيلاتها على المستوى العالمي ، أو حتى الاقتراب منه.

٢ ـ قصور البحث العلمي ، وضعف مخرجاته ، بسبب غياب المشروع العلمي للجامعة الذي يحدد أولويات البحوث في ضوء الأولويات القومية والمجتمعية وذلك بسبب ضعف القاعدة الاجتماعية الطبقية الداعية لدور الجامعة وهي القاعدة التي لم تسهم بدور في تطوير القوى الإنتاجية في المجتمع بل على العكس فإن هذه الطبقة أجهضت محاولات التقدم العلمي.

٣ ـ شكلت العملية المتسارعة للرسملة في مصر منذ بداية السبعينيات أحد جوانب تخريب العلم والتعليم الجامعي ، وذلك من خلال إنشاء الجامعات الخاصة ، التي فتحت الباب للفساد الجامعي لإدارة الجامعات بما فيها التعليم الجامعي الحكومي والذي يتبدى في فساد القيادات الجامعية ، وتجاوزاتها في ممارسة العمل الجامعي ، وتفشي بعض الظواهر المرضية مثل السرقات العلمية ، وسيادة العلاقات الشخصية ، والشكلية.

٤ ـ الإطار القانوني ، الذي تمت صياغته في ضوء توجه القوى الحاكمة ، ومصالحها ، متضمنًا كافة القيود التي تقضي على استقلالية الجامعة ، وتشيع جوًا من الفساد من خلال ولاء القيادات الجامعية للسلطة ، كما أنه ساهم في تقويض الوظيفة الاجتماعية للجامعة والتي تتمثل في قيادة الجامعة لحركة النقد والاحتجاج

---

(٣) أنطوان زحلان ، استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، بيروت ١٩٨٩ ، ص ١٤٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاجتماعي ، كما ساهم في القضاء على الحرية السياسية و الأكاديمية ، و أفضى إلى تبعية الجامعة لسلطة الدولة

وتدفع هذه الأزمة إلى طرح التساؤل التالي ، هل يمكن في ظل هذه الأوضاع أن تقوم الجامعة بدورها في إنتاج معرفة علمية نقدية في مجال العلوم الاجتماعية ، أو هل توفر الجامعة للباحثين في مجال علم الاجتماع إمكانيات التأهيل الملائم لمتغيرات العصر من ظواهر تجاوزاتها عند دراسة المناهج التي ما زالت تدرس في أقسام الاجتماع اليوم ؟ كما يمكن صياغة السؤال على نحو آخر ، ما هي عمق الهوة التي يبدو عليها حال التدريس في أقسام علم الاجتماع وتفصل بين الأعداد الملائم وبين ما يواجهونه من ظواهر؟ ، وما هي الآثار المجتمعية المترتبة على ذلك إذا استمر الحال على ما هو عليه؟

ومن هنا فإن التركيز على دراسة أوضاع الباحثين في مجال علم الاجتماع ، باعتبارهم يمثلون القدرات العلمية في هذا المجال وباعتبارهم يمثلون رأس المال الاجتماعي(٤) الذي ينبغي أن يتدعم دوره اجتماعيًا من خلال تهيئة الظروف لبناء تلك القدرات البشرية التي تسهم في رسم السياسات العامة وفي تحقيق الأهداف التي يتوخاها المجتمع لتحقيق التقدم ونحسب أن ما سبق من تدني أوضاع البحث العلمي و الباحثين الاجتماعيين ويدفع إلى دراسة تلك الأوضاع لمعرفة العوامل التي تحول دون قيامهم بدورهم الاجتماعي والثقافي ، هو ما يمثل تحديًا أوليًا يجب مواجهته ، بل أن تحديًا آخر فرضته التطورات الحادثة في عالم اليوم ، الذي تصطبغ ظواهره بصبغة عالمية ، فرضت على العلم الاجتماعي مناهج ، وأساليب ، ومفاهيم ، وأطر نظرية ومعرفية تفترض ضرورة الإلمام بها لتفعيل دورهم الاجتماعي في ظل المتغيرات المعاصرة.

وهو ما يبعث على ضرورة إجراء دراسة حول أوضاع الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وحول مدى ما توفره هذه الأوضاع في ظل الظروف الراهنة من إعداد وتأهيل لمواجهة متغيرات العصر ، وهل تمثل هذه الأوضاع عائقًا أمام دورهم الاجتماعي ؟ وما هي متطلبات الإعداد والتأهيل العلمي لباحثي المستقبل في علم الاجتماع وبالذات لدى الفئات الشابة من الباحثين الذين يتوقف عليهم مستقبل تطور هذا العلم مما يفرض الاهتمام بهذا الموضوع.

ثانيًا : أهداف الدراسة ومبررات إجراؤها :

ثمة شواهد ماثلة تبرز جملة من التحديات التي باتت تهدد الوجود الاجتماعي لمجتمعاتنا دفعت بها التطورات البالغة العمق التي شهدها القرن الحالي ، التي تبدت آثارها في الثورة العلمية ، والتكنولوجية ، حيث أدت هذه الثورة إلى تشكل بينات اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية تختلف تمامًا عما خبرته المجتمعات من بينات اجتماعية سابقة ، لعل أبرز ما فيها هو التغير الكيفي لكل الوظائف والعلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة بين البشر ، فضلاً عن تغير النظم السياسية تجاوزتها حدود البينات الاجتماعية الحالية انطلاقًا من ثورة المعلومات والمعرفة.

---

(٤) ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي منذ الثمانينيات وبداية التسعينيات متوازيًا مع بروز دور المجتمع المدني في سياق الديموقراطية الليبرالية ونمو آليات السوق باعتباره مفهوم يدعم الروابط والعلاقات الاجتماعية لتعزيز القدرات البشرية في مواجهة البناء المؤسسي، انظر : رأس المال الاجتماعي في مصر ، ورشة عمل قدمتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، مكتبة الإسكندرية ، يوليو ٢٠٠٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلقد بدأت ملامح وضعية عالمية أوشكت على الانتهاء من ترسيم حدودها ، وقدراتها ، وخصائصها ، ومواصفاتها ، ومصالحها وقواها الاجتماعية فيما عرف بالعولمة ، وبرز منهجها في السيطرة والامتلاك متمثلاً في ثورة المعرفة ، حيث بات امتلاك القدرات العلمية ، والتكنولوجية والمعرفية هي القوى المهيمنة بديلاً عن رأس المال التقليدي ، وأخطر ما يبدو نتاجًا لهذا التحول ، هو أنه بالقدر الذي تمنحه هذه المعرفة للبشرية من تقدم بقدر ما يترتب عليها من مشكلات ، وظواهر اجتماعية ، تبدو التناقضات بينها صارخة، بين توحش للغنى ، وشراسة للفقر ، بين تجمعات تألو بخصوصيتها وهويتها ، وأخرى تفرض كونيتها على حدود الزمان والمكان لتضمن السيطرة فيبدو التشوه ماثلاً في طبيعة العلاقات الاجتماعية والأدوار والوظائف ، والمكانة والدخل ، وحيازة القوة ، وتتولد معاني ، ومفاهيم ، تستعصي على الدراسة والتفسير يصبح تجاوز الوضع مرحليًا هو الإيمان بالمعرفة العلمية المتجددة سبيلاً للفهم ، هو ما يفرض على الجامعة أن تغير من نظمها التعليمية ووظائفها الاجتماعية ، وخصائص خريجيها لتفسح المجال لتطوير القدرات المعرفية للباحثين الاجتماعيين لمواجهة هذه التحديات(٥).

على أن تحديات من نوع آخر تضعف من فعالية هذا الدور ، ولعل هذه التحديات تتمثل في تلك الصورة التي استقر عليها الرأي فيما يتعلق بالأزمة التي يواجهها علم الاجتماع اليوم ، في مناهجه التقليدية ، وحصائله المعرفية، والتي تعجز عن مواجهة تحديات الواقع الحالي ، وأن مرد هذه الأزمة يقع في المقام الأول على باحثيه ، والمشتغلين فيه ، وهي الأزمة التي أشار إليها الباحثون الاجتماعيون أنفسهم في كثير من الدراسات(٦) والتي تتعدد مظاهرها في الملامح التالية :

١ ـ أنه منذ الحرب العالمية الأولى ، واستقلال الدول العربية لم تظهر أية مساهمة علمية في حقل علم الاجتماع يعتد بها في الوطن العربي.

٢ ـ أن المتخصصين فيه لم يساهموا بالقدر الكافي ، أو الدرجة المطلوبة في صياغة مشكلات المجتمع العربي ، وتفسيرها ، أو في اقتراح الحلول المطلوبة لهذه المشكلات.

٣ ـ أن المعرفة التي أنتجها علماء الاجتماع معرفة هزيلة ، وأن وجودهم هامشي ، وتأثيرهم على المجتمع محدود.

٤ ـ أن المناهج وأساليب التدريس ، وهزال كم المعرفة السوسيولوجية لا يساعد على تنشئة سوية للغالبية العظمى من الطلاب الذين يقضون أربع سنوات في دراسة علم الاجتماع.

٥ ـ أن دراساتهم تفتقر إلى الابتكار الحقيقي ، سواء كان هذا الابتكار مرتبطًا بإيجاد مناهج جديدة في البحث ، أم بإثارة الشك في بعض المسلمات، أم بتقديم تفسير جديد لظاهرة اجتماعية معقدة.

على أنه يجب الإشارة إلى أزمة أخرى تؤدي إلى عقوق العلم وعجزه عن تقديم الدعم والعون لتحديات الواقع ومشكلاته ، «وهي أزمة وثيقة الصلة بطبيعة العلم الاجتماعي ذاته ، وخصيصته النوعية ، وحصائله المعرفية وهي أن علم الاجتماع ليس

---

(٥) التعليم ذلك الكنز المكنون ، حامد عمار.

(٦) جريدة الأهرام اليومية ، ٦ يوليو ٢٠٠٢م صفحة قضايا وآراء ، علم الاجتماع لا يزال على هامش المجتمع.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

له منهج فاعل أو نتائج معترف له ، وأن هذا العلم يتهدد على رؤى فكرية متضاربة ، وذلك بسبب الرابطة العضوية بين الباحث والظاهرة ، مما يؤدي إلى إضفاء الأحكام الذاتية والإسقاطات القيمية على موضوع البحث ، وهو ما يولد حالة العجز بين الاجتماعيين على الاتفاق على ما يؤلف منهجًا علميًا مقبولًا(٧).

ينبغي أن نشير إلى أن أحد جوانب الأزمة في علم الاجتماع ، تتمثل في الوضع التي يحتلها العلم إجمالًا في مجتمعنا ، وهي حالة أقل ما توصف به أنها حالة متردية ، ومتدنية ، ونشير في هذا الصدد إلى الوضع المتردي لحالة العلم والبحث العلمي بوجه عام في الدول النامية ، وفي الوطن العربي ، حيث يرصد عدنان مصطفى بعض المؤشرات الدالة على هذه الحالة ، منها ضيئة المجتمعات النامية علميًا ، وغياب الإقرار الوطني بحيازة وتقدير المعرفة العلمية ، تخلف في سلوك وإدارة المؤسسات العلمية(٨).

وترجع حالة الضعف المؤسسي لمراكز البحث العلمي الاجتماعي(٩) إلى طبيعة القوى الاجتماعية التي تمارس دورها في غياب شبه كامل لدور المعرفة العلمية في صنع القرار السياسي والاجتماعي أي أن تصبح هذه المعرفة جزء لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار ، وهو ما يعني أن البحث العلمي الاجتماعي يعاني مشكلات ترتبط بحالة العلم بوجه عام من جهة ، وبجملة الظروف التي تحيط بالنشاط العلمي من جهة أخرى ، إذن ثمة حلقة يصعب فك اكتمال دائرتها ، تتداخل فيها الأسباب والنتائج ، والجزء بالكل ، ويرتبط معظمها بالأوضاع التي يعيشها الباحثون أنفسهم ، والظروف التي تحكم طبيعة عملهم، والمشكلات التي يواجهونها في سبيل إتمام عملهم العلمي ، فضلًا عن الصعوبات التي تكتنف أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، تضيف إلى ذلك السياق الاجتماعي الذي تعمل فيه الجامعة ، والذي يتصف بأنه سياق غير موات للعمل العلمي ، ويؤدي في النهاية إلى وهن التعليم الجامعي ، وفساد مخرجاته ، بحيث يطول الوهن والفساد باقي حلقات التعليم المتمثلة في الدراسات العليا ، مما ينعكس بدوره على خريج الجامعة ، الذي لم يعد صالحًا لا لسوق العمل فقط بل حتى مع التواصل الأعلى في تخصصه.

ولعل هذه الأوضاع التي تحيط بالباحث العلمي في حقل علم الاجتماع تمثل تحديًا ينبغي مواجهته ، إذا ما تتطلب الأمر أن يواجه ما تفرضه عليه تحديات العصر من أدوار ، ووظائف وقضايا ، وإشكاليات ، وهو ما يجعل الاهتمام ضروريًا للتعرف على الأوضاع الراهنة لظروف الباحثين في حقل علم الاجتماع ، والذين يمثلون البنية

---

(٧) د. يمنى طريف الخولي ، مشكلة العلوم الإنسانية ، تقنيتها ، وإمكانية حلها ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٩٥.

(٨) عدنان مصطفى ، وحدة العلم العربي ومستقبل البقاء العربي ، مجلة شئون عربية ، العدد ٥٧ ، مارس ١٩٨٩ ، ص ٤٩.

(٩) للرجوع إلى الدراسات حول أوضاع العلم والبحث العلمي ، انظر الدراسات التالية :

- ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٤.
- إدريس سالم ، ملاحظات حول مفهوم البحث العلمي ووضعيته في العالم العربي ، شئون عربية العدد ٣٦ فبراير ١٩٨٢.
- عدنان مصطفى ، أزمة البحث العلمي ، على مسرح ، شئون عربية ، العدد ٦٥ ، أبريل ١٩٩١.
- طه النعيمي ، تبادل نتائج البحث العلمي بين المؤسسات العلمية وأثرها في التنمية ، المجلة العربية للعلوم ، العدد ٣١ ، نوفمبر ١٩٩٨.

الأساسية لحركة البحث العلمي الاجتماعي في المستقبل ، و هل تمثل هذه الأوضاع بخصائصها الراهنة قوة دفع لتنامي دورهم في المستقبل ، أم أنها تضاف إلى حصيلة الحواجز التي تحول دون دفع طاقاتهم نحو حركة علمية اجتماعية تؤسس وضعًا للعلم الاجتماعي ، يرتبط بظروف المجتمع ، ويواجه ما استجد من ظواهر ، وعلاقات ومفاهيم تمثل ركيزة نحو النهوض بشكل عام وهو ما يمثل مبررًا أساسيًا لإجراء هذه الدراسة.

إلا أن مبررًا آخر يفرض نفسه لإجراء الدراسة هو ضرورة الاهتمام بدراسة أوضاع الباحثين الشباب في حقل علم الاجتماع ويعود هذا المبرر إلى ندرة الدراسات أساسًا حول أوضاع الشباب بشكل عام وبالذات بين شباب الباحثين إجمالاً ونذكر في هذا الصدد الإشارة إلى الندوة التي عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية وتم نشرها في مجلة المستقبل العربي عام ١٩٨٨[١٠] تحت عنوان الباحثون الشباب في الوطن العربي المشاكل والطموحات وهي دراسة نظرية حول أوضاع الباحثين الشبان في الوطن العربي وهي وإن كانت تتناول أوضاع الباحثين الشبان في كافة فروع العلم بما فيهم العلوم الإنسانية، إلا أنها كشفت عن بعض ملامح هذه الأوضاع التي ما زال يعاني منها شباب الباحثين ، ونضيف في هذا الصدد الندوة التي دار موضوعها حول هموم مصر وأزمة العقول الشابة[١١] والتي أفردت جزءًا من موضوعاتها حول أوضاع الباحثين الشبان في علم الاجتماع.

نضيف إلى ذلك أن الاهتمام بشكل عام بدراسة أوضاع الشباب في الدراسات السوسيولوجية في المجتمع المصري يكون في الغالب وليدًا ورهنًا للحدث الآني ، الذي قد يشكل الشباب عنصرًا أساسيًا فيه ، كأحداث الإرهاب، أو المشاركة السياسية ، أو الأزمات الاقتصادية ، وهو اهتمام فضلاً عن كونه لا يؤدي إلى تراكم معرفي حول أوضاع الشباب ومشكلاته ، لا يسهم في تبني رؤية علمية موضوعية حول فئات مختلفة من الشباب ، أو انتماءاتهم الطبقية، بسبب التركيز على اللحظة الآنية ، التي تدفع بالنظر إلى حالهم عبر ظروف عارضة ، وحيث لا يقدم هذا الاهتمام أي رصيد معرفي حول واقع وهموم الشباب.

وهنا تمثل دراسة أوضاع الباحثين في مرحلة التأسيس العلمي (وهي الفئة الشابة من الباحثين في مجال علم الاجتماع ضرورة علمية واجتماعية للتعرف على الأوضاع الراهنة التي يعمل هؤلاء الباحثون في ظلها ، وهل تمثل هذه الأوضاع بخصائصها الحالية قوة دفع لتنامي دورهم في المستقبل ، أم أنها تضاف إلى حصيلة الحواجز التي تحول دون دفع طاقاتهم نحو حركة علمية اجتماعية تؤسس وضعًا للعلم الاجتماعي) ، يرتبط بظروف المجتمع ، ويواجه ما استجد من ظواهر وعلاقات ومفاهيم تمثل ركيزة نحو النهوض بشكل عام وهو ما تهدف إليه هذه الدراسة.

وفي ضوء هذا الهدف العام تبرز مجموعة أخرى من الأهداف تحاول الدراسة تحقيقها نذكر منها :

---

(١٠) الباحثون الشبان في الوطن العربي ، المشاكل والطموحات ، مجلة المستقبل العربي، أكتوبر ١٩٨٨.

(١١) هموم مصر وأزمة العقول الشابة ، تحرير أحمد عبدالله ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ ـ التعرف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للباحثين في حقل الاجتماع، ومدى تأثير تلك الأوضاع على دورهم العلمي، وفاعلية هذا الدور في مواجهة التغيرات العالمية.

٢ ـ رصد إمكانية الوضعية المؤسسية للبحث العلمي الاجتماعي في الجامعة ومراكز البحوث ودورها في دعم احتياجات الباحثين الأساسية لتحقيق طموحاتهم المالية والعلمية.

٣ ـ رصد أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه الباحثين في حقل علم الاجتماع في الجامعات ومراكز البحوث الاجتماعية.

٤ ـ تحديد رؤية مستقبلية لدور علم الاجتماع في إنتاج معرفة سوسيولوجية تواجه التحديات التي تفرضها العولمة.

ثالثاً : إشكالية الدراسة وتساؤلاتها :

ما من شك في أن خصيصة النظام التعليمي الجامعي تبدو أكثر وضوحاً في مجال الجدوى الاجتماعية بالنسبة للفرد والمجتمع، فتوضح الدراسات أن ما ينفقه المجتمع على الفرد من أجل التعليم الجامعي في الغرب يعود إلى المجتمع مضاعفاً بعد سبع سنوات تقريباً[١٢]، أما الجدوى الفردية فتقدر بالضعف كلما انقضت ثلاث سنوات ونصف تقريباً، وتبدو خصيصة الجامعة الأكبر قيمة هي إنتاج معرفة قابلة للاستخدام Us able knowledge، إلا أن الخاصية النقدية للجامعة تبدو باعتبارها تقويضاً للوظيفة الأساسية للعلم وهي وظيفة لا يضطلع بأدائها إلا الجامعة.

إن ما يدفعنا إلى ورود هذا الاستهلال هو البحث في المدى الذي حققته الجامعة المصرية في مجال العلوم الاجتماعية أيًا من هذه الوظائف، وهل يمكن القول أن ما قدمته الجامعة في مجال تدريس علم الاجتماع يمثل إنجازاً معرفياً فيما يتعلق بدراسة مشكلاتنا الاجتماعية وصولاً إلى بنية نظرية تسهم في تطوير علم اجتماعي يرتبط بالبنية الاجتماعية للمجتمع المصري، وأخيرًا هل استطاعت الجامعة أن تبدل منهجية التفكير لدى دارسي علم الاجتماع من منهجية قائمة على النقد والتفاعل، بدلاً من منهجية نظامية تؤمن بالتلقين، وتؤكد على الحفظ والتدجين، أكثر من كونها تؤكد على الفكر والتنوير.

ويأتي البحث عن مدى ما حققته الجامعة المصرية في مجال علم الاجتماع من إنتاج معرفي نقدي لمواجهة مشكلات الواقع هو المدخل الملائم لتحديد إشكالية الدراسة. حيث بات واضحًا أن ما عجز علم الاجتماع عن تحقيقه في ظل أزمته التاريخية والتقليدية، يبدو هيناً في ضوء ما يعترضنا من أزمات ومشكلات في ضوء التغيرات المعاصرة والتي تتطلب رؤى معرفية ومنهجية مغايرة تماماً لما استقرت عليه طرق التدريس وأساليب إعداد الباحثين في أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية.

ما من شك في أن أزمة علم الاجتماع هي أزمة ممتدة عبر تاريخ علم الاجتماع ذاته منذ أن عرف طريقه إلى الجامعات المصرية، وقد قدمت أطروحات لمناقشة هذه الأزمة إلا أنها كانت تعبر عن رؤية جزئية تطرح الأزمة في ضوء عوامل سياسية أو فكرية أو مجتمعية.

(١٢) مسارع الرواوي، دور التعليم في الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧، ص ٤٦.

كما قدمت أطروحات أخرى ترتكز على أن التشوه البنائي التاريخي في المجتمع العربي في ضوء علاقات القوى العالمية والمحلية هي التي أسهمت في تشكيل أزمة علم الاجتماع[١٣] إلا أن التشكل التاريخي الحادث الآن والذي يمج بقوى اجتماعية واقتصادية عالمية ومحلية ، فرض أزمة ذات طبيعة نوعية، ترتبط بتنوع ، وتغير الظواهر الاجتماعية ، وعصفت بكل ما استقر من أسس معرفية ونظرية ، في المجتمعات المعاصرة ، وبدأت من العلاقات الاجتماعية، ومن أنساق القيم والثقافة ، حيث بات واضحًا أن أزمة العلم الاجتماعي ليست في تقديم تفسير موضوعي للظواهر بقدر ما هي عجز عن ملاحقة التنظير ، فنحن إزاء مواجهة لمرحلة ما بعد الكوكبة التي يتسارع فيها الاهتمام بدور العلوم الاجتماعية ، والذي عبرت عنه الدوائر العلمية على مختلف الأصعدة في العالم والذي ترجمه مؤتمر الاتحاد الدولي للعلوم الأنثروبولوجية تحت عنوان القرن الواحد والعشرون قرن لعلم الإنسان الأنثروبولوجي[١٤].

إن الكثير مما نعرفه اليوم كآثار علمية تكنولوجية ، وترتيبات جديدة اقتصادية ، وتوجهات لتصاعد انفتاح الجماعات الإنسانية على بعضها البعض، إنما يعني معطيات تحولية ، وظواهر جديدة تمامًا ، وتحديات لمراجعة المفاهيم ، والنظريات ، وهنا يجد علماء الاجتماع أنفسهم مواجهون بمراجعة قضايا لم تكن في حسبان البشرية من قبل ، بل أن القضايا التقليدية ، والظواهر المعتادة لا تستطيع المفاهيم المألوفة في العلم الاجتماعي القدرة على التصدي لها ، مثال ذلك الاتصال البشري ، والتطور الهائل الذي حدث في أساليبه ، وتأثير ذلك على الوعي الإنساني ، والتشكل الثقافي ، أو ما يعرف بالوعي الكوني ، الذي غدا ظاهرة يستلزم فهمها مناهج وأدوات غير مألوفة ، أضف إلى ذلك قضايا أخرى تجابه الإنسان في مجتمعاتنا مثل مفهوم الحكم والتمثيل ، والمشاركة ، محددات الإنتاج ، وتصاعد دور نخب العقل والمعلومات ، تراجع عالم التخطيط والتخصص ، وتقسيم العمل تغير سريع في المهن والوظائف ، ومفاهيم جديدة للأمية ، اختفاء تدريجي للعمالة اليدوية ، وظائف جديدة للأسرة ، نشوء أشكال وتنظيمات مجتمعية جديدة ، أساليب جديدة للضبط الاجتماعي[١٥].

إن تيارات عالمية جارفة في العالم تضع مجتمعاتنا أمام تغيرات بعيدة المدى تعيد تشكيل الحياة الإنسانية بمختلف أبعادها وتنطوي هذه التغييرات على تبعات اجتماعية وثقافية وسياسية واسعة وعميقة.

ولاشك أن هذه التحولات كانت نتاجًا لنموذج معرفي فرضته الإنجازات العلمية المتطورة ، وهو النموذج الذي تشكل وفقًا لأسس معرفية مغايرة تمامًا ، فيما يتعلق بأساليب التعليم التي أقصت نماذج معرفية قائمة على الحفظ والتلقين ، إلى نمط تعلم ذاتي يشجع على البحث والتفكير بعيدًا عن القوالب الجاهزة.

---

(١٣) أحمد مجدي حجازي ، علم اجتماع الأزمة ، تحليل نقدي للنظرية الاجتماعية في مرحلتي الحداثة ، وما بعد الحداثة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٢٥.

(١٤) د. علياء رافع ، التحولات العالمية ، والأدوار المتغيرة للعلوم الاجتماعية الأنثروبولوجيا نموذجًا ، مجلة إضافات ، كتاب غير دوري ، العدد الثالث ، يناير ٢٠٠١، ص ٣٧.

(١٥) د. علي نصار ، العقل والتنظير الاجتماعي في مصر ، تجربة معهد التخطيط القومي، في مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر ، المجلس الأعلى للثقافة ، ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ١١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إن جوهر هذه التحولات المعرفية هو نتاج تباين بين أنظمة تعليمية ، تقوم فلسفتها على اعتبار المخزون المعرفي هو فيصل الارتقاء للمرحلة الأعلى، وفلسفة أخرى تقوم على اعتبار المخزون الإبداعي والنقدي هو أساس الرقي والتقدم وهو المخزون الذي يحفزه النظام التعليمي ويجعله قيمة وثقافة سائدة في المجتمع العلمي.

ولا نستطيع أن ننكر أنه بالرغم من عمق التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأيضًا المعرفية ، فإن الواقع يشير كما تؤكد معظم الدراسات أن الجامعات العربية ومنها الجامعات المصرية تعاني من أوضاع متدنية قياسًا لما يجري في جامعات العالم ، فهي تعاني من ندرة مرافق التدريس والبحث ، ومن ارتفاع نسبة الطلاب إلى الأساتذة ، كما تعاني من انعدام التمويل الفعلي للبحث العلمي ، مما يحد بشكل خطير من عدد الأساتذة التي توجه اهتمامها بالبحث العلمي ، كما أن أهم أسباب تدني البحث العلمي في جامعاتنا يرجع إلى عدم اعتبار البحث العلمي ضمن أولويات الحكومات العربية ، حيث يبلغ مستوى الإنفاق على البحث والتطوير في الوطن العربي مستوى هزيل مقارنة بما يتم في العالم الغربي ، وتصبح الحالة من الضعف أكثر بكثير ، إذا قارنا نشر الأبحاث العلمية التي لا تذكر مقارنة بما ينشر من الإنتاج العلمي في الدول المتقدمة وإسرائيل ، وحتى بالنسبة لبعض الدول النامية التي تواجه ظروفًا مثل ظروفنا ، ولاشك أن هذه الاعتبارات تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة لسياسات التنمية ، ولأي سياسة ترمي إلى الاعتماد على النفس[١٦].

وإذا ما انتقلنا إلى مجال العلوم الإنسانية ، والذي يعتبر علم الاجتماع أحد تفريعاتها ، نجد أن هناك شبه إجماع على أن علم الاجتماع في الجامعات المصرية لم ينجح حتى الآن في تأسيس تيارًا نظريًا نقديًا يمكن أن يسهم في عمليات الاستنارة والتحرر بما يدفع إلى التقدم والنهوض كما أن مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي لا يتم العمل فيها انطلاقًا من خطة وطنية تعطي الأولوية لدراسات قضايا المواطن أو مشكلات الحياة اليومية ، بحيث يمكن القول أن مراكز البحث العلمي الاجتماعي على طول فترة عملها لم تحقق تراكمًا معرفيًا يمكن أن يواجه أزمات الواقع المتغيرة ، فضلاً عن أن الإنتاج العلمي لهذه المراكز على تخلفه ، ونمطية أسلوبه في الدراسة ، هو نتاج غير متكامل مع حاجات الجماهير ، كما أنه لا يستمد رؤيته من الواقع المعاش ، فضلاً عن فشله في إثارة وعي عام جماعي تجاه الواقع بما يفضي إلى تغييره[١٧].

إن ما سبق ذكره عن عمق التحولات العالمية وآثارها ، وأوضاع العلم والبحث العلمي في مجال علم الاجتماع يجعلنا نطرح السؤال التالي الذي يصوغ مشكلة الدراسة الراهنة ، هل يمثل إعداد الباحثين في مجال علم الاجتماع في الجامعات المصرية في ظل الأوضاع الحالية إعدادًا ملائمًا لمواجهة متغيرات العصر من ظواهر تجاوزتها المناهج التي ما زال يتم تدريسها في أقسام الاجتماع؟ وما هي الخصائص العامة التي تميز الأوضاع الخاصة بالباحثين في مجال علم الاجتماع ، وما الذي يمكن أن يترتب على هذه الأوضاع إذا استمر الحال على ما هو عليه مستقبلاً ، وفي ضوء هذه الإشكالية تطرح الدراسة بعض التساؤلات التالية :

---

(١٦) أنطون زحلان ، هجرة الكفاءات العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٦، ص ٢٥.

(١٧) للرجوع إلى كتابات حول وضع علم الاجتماع وإسهاماته انظر :.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ ـ ما هي أهم الملامح العامة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للباحثين في علم الاجتماع في الجامعات المصرية؟

٢ ـ هل يمثل إعداد الباحث في مجال العلوم الإنسانية بصورته الراهنة أساسًا كافيًا لتحقيق وظيفة البحث العلمي في تنمية القدرات البحثية لدى الباحث لمواجهة المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع المصري في حقبة العولمة ؟

وانطلاقًا من هذه الأسئلة الرئيسية يمكن إثارة بعض التساؤلات الفرعية الأخرى مثل :

أ ـ ما هي خصائص التكوين المعرفي والثقافي للدارسين لعلم الاجتماع في الجامعات المصرية من حيث التأهيل العلمي في مرحلة الليسانس والدراسات العليا وتشمل هذه الخصائص : «الإعداد النظري والمنهجي ، المهارات الميدانية للباحث ، الاتصال بالمجتمع العلمي الخارجي ، الاطلاع وملاحقة الجديد في العلم ، القدرة على النقد والإبداع».

ب ـ ما هي أهم التحديات والمشكلات التي تواجه الباحث في مجال علم الاجتماع.

جـ ـ ما هو التصور المستقبلي في ضوء الأوضاع الحالية لدور علم الاجتماع.

رابعًا : مفاهيم الدراسة :

مفهوم الأوضاع الراهنة للباحثين :

يمكن النظر للباحث العلمي[١٨] بوجه عام باعتباره نتاجًا لواقع اجتماعي أو كما اتفق على أن الباحث هو ثمرة المجتمع ، فالباحث لا يأتي من فراغ ، بل أنه مشروع تم صياغته ، وإعداده في إطار مؤسسات محكومة بالكثير من الاعتبارات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل والسياسية أيضًا ، والباحث في مجال علم الاجتماع لا يخرج عن هذا الإطار ، فهذا الباحث مر في حياته بمراحل تعليمية وتدريبية بدأت بدراسته في المرحلة الجامعية ، ثم مرحلة الدراسات العليا ويتمثل الدور الأساسي للباحثين في تفعيل وتطوير الإنتاج المعرفي في المستقبل لخدمة التقدم الاجتماعي في مجال تخصصه ، إلا أن أداء هذا الدور يتطلب دراسة مستفيضة لبعض الجوانب تتعلق بالظروف والأوضاع التي يعيش في ظلها الباحثون ، وهي أوضاع ذات مستويات متباينة يمكن دراستها ومعرفة تأثيرها في تشكيل الباحث ودوره ، إن كل تلك الظروف والمراحل ، والخبرات التي مر بها الباحث في مجال تخصصه في مجملها تجسد المؤشر الإمبيريقي لمفهوم الأوضاع ، فإعداد الباحث طالبًا ثم باحثًا متخصصًا ، عملية تكون مسئولة إلى حد كبير عن حال الباحث ، وبين الإعداد العلمي والنشاط العملي ، تقع الكثير من المحددات تمارس بدورها تأثيراتها في تحديد تلك الحالة ، وعلى ذلك يمكن القول أن أوضاع الباحثين في علم الاجتماع يقصد بها جملة الأوضاع الاجتماعية ذات الطبيعة النوعية الخاصة به والتي تتعلق بمستوى الدخل والإنفاق وتلبية الحاجات الأساسية له ، والأوضاع العلمية وتشمل الإعداد والتأهيل العلمي والدور العلمي له والمشكلات التي يواجهها وباختصار تشمل مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية التي يعمل في ظلها الباحث في النهاية دور الباحث وموقعه في المجتمع».

---

(١٨) يمكن الرجوع إلى معلومات وفيرة حول البحث العلمي الباحث من ، جون ن ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة اليونسكو ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ١٩٨٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الباحث العلمي في علم الاجتماع :

يعرف البحث العلمي الاجتماعي بأنه عملية تقصي مقصود ودقيق ، ومنظم ومتعمق لوقائع أو أحداث اجتماعية من أجل اكتشاف طبيعتها والوصول إلى القوانين التي تحكم العلاقات بينهما ، وكيفية تفسيرها بإتباع المنهج العلمي، وبهدف إقرار المعرفة العلمية بالظاهرات الاجتماعية مما يساعد الإنسان على فهمها والتنبؤ بها وتوجيه مسارها[١٩] ، وينظر إلى البحث بوصفه العملية التقنية التي من خلالها يمكن استخدام الأدوات المعتمدة في أدبيات العلم للتحليل والتفسير ، ولاشك أن حجر الزاوية في عملية البحث العلمي ، هي التفاعل بين مكونات أساسية في البنية الاجتماعية ، تبدأ بالمجتمع ووضع المؤسسة العلمية فيه ، وقدرة هذا المجتمع على استخدام المعرفة في ترشيد القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، ثم الباحث العلمي ذاته الذي يمثل العنصر الحيوي في تفاعل جدلي مع ما يقدمه المجتمع من إمكانيات لتحقيق أهدافه في التقدم.

وينقسم الباحثون في حقل علم الاجتماع[٢٠] إلى فئتين تشمل الفئة الأولى أولئك الذين يرشحون لوظائف أكاديمية أو بحثية بموجب التفوق والحصول على تقدير أعلى في السنوات النهائية من التعليم الجامعي ، وهؤلاء يعملون في وظائف معاونة مثل التدريس والتدريب والبحث ، ويتجه أغلبهم نحو الالتحاق بالدراسات العليا إلى جانب الأعباء التي يكلفون بها ، أما الفئة الثانية فتشمل الباحثون الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على التقدير الأعلى لكونهم يرغبون في استكمال الدراسات العليا ، إلى جانب ما يمارسونه من عمل خارج الجامعة ونقصد هنا بالباحثين في حقل علم الاجتماع خريجو أقسام علم الاجتماع الذين يشغلون الوظائف المعاونة في الجامعات ومراكز البحوث الذين يقعوا في الفئة العمرية السابقة وهم الفئة التي تخطوا أولى الخطوات نحو التكوين العلمي في مجال البحث العلمي الاجتماعي ، وتضم هذه الفئة المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات ومساعدو الباحثين في مراكز الأبحاث.

خامسًا : عينة الدراسة :

تم اختيار عينة قوامها ٣٥ باحثًا بالطريقة العشوائية العمدية من المعيدين والمدرسين المساعدين والباحثين المساعدين في الجامعات ومراكز البحوث ، وقد حرصت الدراسة على شمول العينة للجامعات الأم والجامعات الإقليمية، بالإضافة إلى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومعهد التخطيط القومي[٢١] كمراكز للبحث العلمي الاجتماعي «أو ما يطلق عليهم الهيئة المعاونة في الجامعات ومراكز البحوث» بلغ عدد مفردات العينة حوالي ٢٢ معيد ، ١٣ مدرس مساعد.

---

(١٩) د. سمير نعيم ، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٧٠.

(٢٠) د. السعيد صابر المصري ، أزمة البحث الاجتماعي في الإطار المؤسسي ، ندوة هموم مصر وأزمة العقول الشابة ، تحرير أحمد عبدالله ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٥٢٦.

(٢١) اقتصرت الدراسة على الباحثين الاجتماعيين في تلك المؤسسات بجانب الجامعات باعتبارها المؤسسات التي يعمل بها القطاع الأكبر من الباحثين في مجال علم الاجتماع، وهي المؤسسات التي تضطلع بالدور الأكبر في عملية البحث العلمي بجانب الجامعات.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً : أسلوب البحث :

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الكيفي للبيانات التي تم جمعها من خلال استخدام أداة المقابلة المتعمقة وتم تصميمها وفقا لأهداف البحث وقد حوى دليل المقابلة المتعمقة على مجموعة من البنود الأساسية للحصول على البيانات المطلوبة لتشمل الجوانب التالية :

أولاً : بيانات أساسية عن الباحث وتتضمن :

السن ، ومكان الإقامة ، الدخل الشهري ، الحالة الاجتماعية ، عمل الزوجة ، دخل الزوجة ، عدد الأبناء ، سنة الحصول على الدرجة الجامعية الأولى ، عدد السنوات التي استغرقها للحصول على الماجستير ، مكان الحصول عليها ، الإيفاد إلى الخارج ، طريقة التعيين في وظيفة معيد ، عدد أيام الحضور في الكلية ، المشاركة في التدريس ، العضوية في جمعيات علمية.

ثانياً : حالة المشتغلين بالبحث العلمي الاجتماعي ويتضمن هذا المحور ما يلي :

المهن التي عمل بها قبل العمل الحالي وأسبابها ، وهل سبق له العمل بالبحث العلمي قبل عمله الحالي ، وهل يعمل في الوقت الراهن عملاً بجانب عمله ، وهل يعول هذا العمل عمله الحالي.

ثالثاً : رؤية الباحث للإعداد العلمي وتأهيله لمهنة الباحث العلمي الاجتماعي من :

- الإعداد اللغوي في مرحلة التأسيس ومدى كفايته ورسهته للتغلب على ضعف المستوى اللغوي.
- الإلمام بالوضع النظري والمنهجي في علم الاجتماع خلال المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا وتقييمه لها.
- تقويمه لدور الكلية أو المؤسسة البحثية في إعداد الباحث علميا من حيث إتاحة الدوريات والمؤلفات العلمية الحديثة وتشمل الاتصال بها ، التدريب على العمل الجماعي ، التدريب على الإشراف العلمي على الأبحاث ، الإيفاد إلى الخارج ، تحمل نفقات ومستلزمات البحث العلمي (طباعة الرسائل - المراجع).
- نوع العقبات التي واجهت الباحث وتتعلق بدور الكلية أو المؤسسة البحثية في إعداد العمل العلمي.
- العلاقة مع المشرف.

أ - محددات اختيار موضوع البحث الذي قام أو سيقوم بتدريسه ، الاهتمام بالقضايا العامة ، التزام القسم أو المؤسسة البحثية بموضوعات بحثه والقيود التي واجهته في اختيار الموضوع.

ب - الموضوع الذي اختياره بالفعل وكيف يتم اختياره.

جـ - رؤيته لدور المشرف من حيث (علاقته بالطالب - القوة ، مراعاة التقاليد الجامعية والأكاديمية ، البعد الأخلاقي لعملية البحث العلمي).

د - دور المشرف في إعادة تأهيل الطالب.

هـ - تقييمه للمواد التي درسها في المرحلة التمهيدية ودورها في إعداده العلمي والمعرفي.

و - المعوقات التي تعوق قيام المشرف بدوره الأكاديمي مع الهيئة المعاونة.

ز - نوعية المشكلات التي واجهته في العلاقة مع المشرف.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ – بلغ عدد الإناث ٢٤ حالة مقابل ١٤ حالة من الذكور وقد تم القواعد بشكل كبير لفوق عدد الإناث في أقسام الاجتماع من الهيئة المعاونة مقارنة بالذكور.

٣ – تمثل الفئة الدخلية من (٣٥٠ – ٥٠٠) أعلى الفئات الدخلية تواجدًا (٢٤ حالة)، ويليها أيضًا الفئة عالية الدخل، في حين كانت الفئة الدخلية (الأكثر من ٥٠٠ جنيه) ١١ حالة ويليها أيضًا الفئة المتوسطين والمساعدين ومساعدي الباحثين، وهو ما ينظر إليه في ضوء الأوضاع الحالية بأن هؤلاء الباحثين يدخلون في خط الفقر العام.

٤ – بالرغم من شيوع المرحلة العمرية المثالية المناسبة للزواج بين حالات الدراسة إلى أن عدد المتزوجين لم يتعد (٥ حالات) من الإناث فقط وهي نتيجة تدعم ارتفاع سن الزواج وهي فئة من (٢٥ – ٣٠ سنة) في المجتمع المصري بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما أنها ترتبط بضعف الدخل لهؤلاء الباحثين الذين لا يمكنهم من الوفاء بالالتزامات الأسرية.

٥ – تكاد تختفي تمامًا ظاهرة الإيفاد إلى الخارج حيث لا يوجد أي حالة تم إيفادها إلى الخارج للبحث أو الدراسة.

٦ – ما زال التكليف هو الوسيلة الوحيدة لتعيين المعيدين ومساعدي الباحثين وفقًا للتقدير وإن كانت حالات التعيين أكثر انتشارًا في الجامعات الإقليمية عن طريق الإعلان.

٧ – لا توجد أي مهام محددة للهيئة المعاونة سواء في الجامعة أو مراكز البحوث، من حيث القيام بالتدريب أو الدروس العملية، باستثناء المهمة الوحيدة التي تقوم بها الهيئة المعاونة في الجامعة من حيث متابعة الطلبة في مادة التدريب الميداني أي من حيث التنظيم وتنفيذ التكليفات التي كلف بها الطلبة، أما بالنسبة لمراكز البحوث فإن المهام الموكلة لهم تتعلق بمتابعة الأعمال البحثية من الناحية الفنية (كتابة محاضر جلسات، حضور اجتماعات، اتصال بالخبراء، ونشير هنا إلى القصور الموجود في القانون فيما يتعلق بالمهام الخاصة بالهيئة المعاونة، والتي يقصرها على قيامهم بالدراسات والبحوث العالية اللازمة للحصول على الدرجات العلمية العليا مادة (١٣١) [٢٢] من قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وهو ما يجعلهم غير مكلفين بأية مهام علمية أخرى في القسم، والتفوق داخل موضوعاتهم البحثية، فضلاً عن أن أي إنتاج علمي في هذه المرحلة لا يعتد به في الحصول على الدرجة العلمية، وهو ما يعني أن الباحث يظل أكثر من قرابة ١٠ أعوام لا يتدرب تدريبًا فعليًا على إجراء بحوث ميدانية باستثناء موضوعاتهم الجزئية ذات الخبرات المحدودة.

٨ – ثلاث حالات فقط منضمين إلى جمعيات علمية من ضمن ٣٥ حالة ليست لهم أي علاقة بأي جمعيات علمية سواء من حيث العضوية فيها بحكم التخصص أو الانضمام إليها بحكم الاهتمام العلمي.

---

(٢٢) قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٩٨، القاهرة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثالثاً : حالة الباحثين بالبحث العلمي والاعتماد

١ ـ المهنة قبل العمل في الجامعة :

- تعد معلومة هامة عن [illegible] التعيين تأخذ (٢ حالات) والتي يتم [illegible] تعيينها مباشرة في وظيفة [illegible]

٢ ـ معايير البحث العلمي عند التعيين :

- تتطلب مهنة الباحث العلمي [illegible] والتي تكشف عن مدى [illegible] معايير الجدارة والكفاءة [illegible] المهنة ان معظم [illegible] أصبحت الجوانب المعرفية للباحث [illegible] حالة) لا تتوفر لهم سبل تكوين [illegible] التي يعملون بها ، حيث ان معظم [illegible] لأي منهم معايرة اي عمل علمي [illegible] الحالات والتي هي (٢ حالات) [illegible] الفرق المهنية في مثل هذه [illegible] المشاريع البحثية الكبيرة

كما كشفت الدراسات عن ان العمل [illegible] فرص التدريب على اجراء البحوث [illegible] جميع الباحثين من الممكن ، أن [illegible] الباحثين في مجال علم الاجتماع لا [illegible] يحس غياب قدرة الجامعات [illegible] البحث العلمي ـ اذ كانت مهارات [illegible]

٣ ـ رؤية الباحث للإعداد العلمي وتأهيله لمهنة البحث العلمي الاجتماعي :

١ ـ الإعداد النظري :

- إن كان إعداد الباحث علمياً [illegible] الأجنبية فضلاً عن لغته الإنجليزية ، حيث تعتبر [illegible] المراجع العلمية المختصة ، أو الاستعانة [illegible] العلمي في الوقت الراهن ، حيث يحقق [illegible] ، كما يحقق أيضاً التعرف على الإنتاج [illegible] التي تحدث في الجوانب النظرية والمنهجية [illegible] في كل العلوم وفي غالبية حالات الدراسة [illegible] المرحلة الجامعية الأولى أو بعد التخرج [illegible] محورية حيث لا يرقى هذا الإعداد إلى [illegible] أو المعرفة ، فضلاً عن خلو المقرر [illegible] يكون محروماً تماماً من جانب الجامعة [illegible] الباحثون بالتقسيم لتحصيل مستواهم [illegible] خلال التحاقهم بدورات تدريبية [illegible]

الدورات التي يشكل روادها يهدف الحصول على مسوغ للتسجيل بعد أن تحملت شروط التسجيل ليكون من بينها الحصول على شهادة تفيد وصوله إلى مستوى معين في اللغة الأجنبية.

- أشارت بعض حالات الدراسة إلى أن بعض الجامعات أنشأت داخلها مراكز لتعليم اللغات الأجنبية والحصول على شهادة «التوفل» التي تطلبها مسوغات مشكلة الدكتوراه وذلك بهدف الربح أكثر من كونها مراكز للتعليم الجيد ويصبح الحصول على هذه الشهادة مرهونًا بدفع المبالغ المطلوبة دون الاهتمام بالتعليم اللغوي.

وتورد بعض الآراء التي تعبر عن رؤيتهم للإعداد اللغوي للباحثين كما أشارت إليه بعض حالات الدراسة.

- «الإعداد اللغوي ضعيف جدًا، وغير كاف سواء فيما يتعلق باللغة العربية، أو الأجنبية، ووسيلة التغلب عليه تتم من خلال الدورات التدريبية التي يتم بمقتضاها إعطاء صلاحية فقط لتعلم اللغة دون تعلم».

- «النصوص الأجنبية التي ندرسها ضعيفة جدًا، وتبتعد في محتواها عن الجديد في العلم الاجتماعي، كما أن طريقة تدريسها لا تؤهل مطلقًا لتعلم اللغة، وفي أغلب الأحيان يتم تدريسها من جانب بعض الأساتذة الذين لا يتقنون أصلاً اللغة الأجنبية».

- «المشكلة ليست في اللغة الأجنبية فقط، المشكلة في اللغة العربية حيث يتم تدريسها في المرحلة الجامعية كمقررات إضافية، وغالبًا لا يهتم بها الطالب كما أنها لا تؤهل الطالب للقيام بعمليات الترجمة والاستفادة من المراجع الأجنبية».

وتشير الآراء السابقة إلى عجز الجامعة عن توفير مكون أساسي للتواصل العلمي وهو اللغة التي تعتبر العنصر الأساسي في التفاعل العلمي والتواصل مع الصفحة العلمية فيما يستجد من إنتاج في حقل التخصص.

ب – الإلمام بالوضع النظري والمنهجي في علم الاجتماع :

في دراسة نظرية عن أزمة العلم الاجتماعي في الإطار المؤسسي (٢٣) تم نشرها عام ١٩٩٤، حددت الدراسة واحدة من أهم جوانب الأزمة التي تواجه الباحثين في علم الاجتماع، وهي معاناة الباحثين من القصور الشديد في معرفة الوضع النظري المنهجي الراهن في مجال علم الاجتماع، والمسارات التاريخية التي بلغها عالميًا، ومحليًا، حيث أرجع الباحث هذا الوضع إلى أن الكتب المدرسية المنشورة باللغة العربية في علم الاجتماع هي المصدر الرئيسي لمعرفة الكثيرين من طلاب الدراسات العليا، وهي كتب على ضآلة مستواها العلمي مبسطة، ولا تصلح أساسًا للتأهيل العلمي السليم، كما أنها غير كافية لتأهيل الباحثين في إتقان المهارات النظرية والمهنية الواجبة.

وتشير نتائج هذا الجزء من الدراسة، إلى أن رؤية الباحثين، وتقييمهم لهذا الوضع باستدامة الأزمة حتى اليوم من حيث هزال وضعف الإلمام النظري والمنهجي الذي تحصلوا عليه في سنوات دراستهم وقد أرجعت حالات الدراسة أسباب ذلك الوضع إلى ما يلي :

أن أعضاء هيئات التدريس حاليًا ليسوا على المستوى العلمي الكفء الذي يؤهل من الناحية النظرية للتدريس للطلبة وقد كان ذكر هذا العامل أكثر شيوعًا في الجامعات الإقليمية.

---

(٢٣) د. السعيد صابر المصري، هموم الباحثين الشبان، تحرير أحمد عبدالله، ص ٣٢٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ندرة بل وغياب إجراء دراسات حول الوضع النظري في علم الاجتماع ضمن أطروحات الماجستير والدكتوراه ، مما يجعل الاهتمام معدومًا بإعداد الطالب نظريًا والاقتصار على البحوث التجزئية الميدانية التي يغيب عنها أي رؤية نظرية.

الأطر النظرية التي يتم تدريسها للطلبة لا تتطابق مع حال مجتمعنا في كثير من الأحيان ، وأن ما يتم تدريسه هو مجرد وجهات نظر ذاتية ويتحمل الطالب ذاته عبء الاختيار بدون موضوعية ، كما أن كتب النظرية التي تدرس لهم ، لا تحتوي على الاتجاهات الحديثة في النظرية الاجتماعية ، ومعظمها يهتم بالأطر النظرية الكلاسيكية.

أن ما يتم تدريسه في مرحلة الليسانس يتواصل تدريسه في مرحلة الدراسات العليا ، حيث الإصرار على تدريس نفس النظريات ، كما أن بعض الكتب المترجمة للنظرية لا تتضمن أية اتجاهات نظرية حديثة لما استجد من فكر نظري في مرحلة العولمة.

وتتفق الآراء السابقة في نتائج هذا الجزء فيما وصلت إليه دراسة زايد عن التأسيس الأكاديمي للعلم الاجتماعي والتي قدمت عام ١٩٩٦ في مؤتمر الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثربولوجية[٢٤] حيث انتهت الدراسة إلى أن معظم الكتب التي تدرس النظرية في أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية تتسم بفقدان الخطة ، وعدم الاتساق والتسلسل المنطقي للأمور ، ويرجع ذلك إلى إقحام موضوعات وسط هذه الكتب لا علاقة لها ببناء الكتاب وخطته كما يرجع ذلك إلى أن معيار الحجم تكون له الأولوية على معيار المضمون في كتب النظرية ، كما أشارت الدراسة أيضًا ، أن غالبية كتب النظرية التي تدرس قد أغفلت الاتجاهات الفينومنولوجيا والتفاعلية الرمزية ، والإثنوميثودلوجي ، وحتى وإن قدمت فيأتي تناولها بشكل مختصر للغاية ولا يقدم للطالب فكرة موضوعية عن كل اتجاه.

أما فيما يتعلق بالإلمام المنهجي فيرى معظم الباحثين أن التدريس سواء في المرحلة الجامعية الأولى ، أو مرحلة الدراسات العليا يغلب عليه الطابع النظري دون العملي ، حيث تقتصر مشاركة الطالب في البحوث فقط على تطبيق الأدوات ، دون مساهمة منهم في إعدادها ، أو قياسها ، أو معرفة تصميمها وقد أرجع البعض هذا الوضع إلى عدم ممارسة الأقسام العلمية في الجامعات للبحوث القومية الكبيرة ، أو وجود خطة بحثية لدى هذه الأقسام لتدريب الطلبة على العمل الميداني.

ومن بين أسباب ضعف الإلمام المنهجي بقواعد البحث الاجتماعي والتي عبر عنها الباحثون ، أن إجراء البحوث والمشاركة فيها يخضع لعوامل واعتبارات ذاتية ، حيث يقصر الأساتذة على مشاركة تلاميذهم في البحث والعمل حتى ولو كانوا على مستوى غير كفء ، ويتضح هذا الاتجاه بالنسبة للبحوث الممولة التي غالبًا ما يتوقف إجراءها على مجهود الأستاذ نفسه ، وتتم المشاركة فيها وفقًا للعلاقة معه.

أشارت النتائج إلى إجماع جميع الحالات على انعدام كفاءة التدريب على إجراء البحوث ليس هو نقطة الضعف الوحيدة في الإلمام بالمناهج المستخدمة في دراساتهم ، بل أن ندرة أو قلة المشاركة في البحوث يمثل نقطة أساسية ، حيث أن هذه المشاركة تتم

(٢٤) د. أحمد زايد ، التأسيس الأكاديمي لعلم الاجتماع ، الوضع الحالي لعلم الاجتماع والأنثربولوجيا ، المجلس الأعلى للثقافة في مؤتمر « » القاهرة ص ٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من خلال مادة التدريب الميداني ، حيث لا تؤهل هذه المشاركة في تعليم حرفية البحث العلمي الاجتماعي ، نظرًا لأنها يتم فيها التدريب على بحوث محددة العينة ولا تتوفر لها الجوانب الإجرائية والمنهجية التي يجب عملها في البحوث ذات العينات الكبيرة ، كما أن مادة التدريب الميداني يتم التدريب فيها في معظم الكليات على مجالات الخدمة الاجتماعية مثل زيارة المؤسسات الاجتماعية والتعرف على دور الأخصائي الاجتماعي ، أي أن التوجه الأساسي في أقسام الاجتماع لتدريس هذه المادة يرتبط بتصور خاطئ عن خريج القسم لكونه سوف يصبح أخصائيًا اجتماعيًا ، أكثر من تدريبه على عملية البحث.

وبين الآراء التي عبرت عن الموقف السابق نذكر بعض ملامح هذا الوضع التي أشارت عليها الحالات:

- «لا يوجد أي تدريب على إجراء البحوث في المرحلة الجامعية أو ما بعدها ، والطالب سواء حضر مادة التدريب واشتغل أو لم يشتغل في عمل البحوث سوف ينجح في هذه المادة».
- «التدريب الوحيد الذي قمت به لإجراء بحث هو رسالتي للماجستير».
- «مادة التدريب مادة شكلية من حيث الاهتمام بها ويتم تدريسها بطريقة لا تؤهل المتدرب على عمل البحوث ، ولا يستفيد الطالب إطلاقًا منها على أي شيء».
- «مادة التدريب الميداني تكاد تكون مكررة في مضمونها من السنة الأولى للرابعة ، دون أي تطوير ولا يستفيد منها الطالب ، حيث يعهد بالقيام بها إلى المعيدين والهيئة المعاونة ، دون الاهتمام بتنوع أدوات البحث ، وعادة ما يتم تكرار البحوث في كثير من الأحيان».
- «لم يكن التدريب العملي على إجراء البحوث بالقدر الكافي ، والذي يؤهلني شخصيًا لأن أكتسب خبرة واسعة في البحث الميداني فلا يوجد أي خطة بحثية للقسم يمكن من خلالها تدريب المعيدين والهيئة المعاونة على الجوانب المنهجية للبحث».

رؤية الباحث وتقويمه للإعداد العلمي والمعرفي في أقسام الاجتماع في مرحلة الدراسات العليا :

تراوحت آراء الحالات فيما يتعلق بتقويم المواد التي تم دراستها في المرحلة التمهيدية في الإعداد العلمي والمعرفي بين تقديرها وبين التهوين من جدواها بالنسبة لهم فقد أشارت أعداد محدودة من الحالات (٦ حالات) إلى أن المواد التي تم دراستها في هذه المرحلة أضافت إليه الكثير مما تعلمه في المرحلة الجامعية وخاصة في مادة قاعة البحث التي اعتبرت مادة هامة ونموذج مصغر لكيفية إجراء البحوث والتدريب عليها ، وإن كان هناك اتجاهًا بأن الأساس في هذه المرحلة يتوقف كلية على المجهود الذي يبذله الطالب ، وليس للأساتذة أي دور فيما يضاف إليهم من معارف وإعداد منهجي.

- أشار الغالبية منهم (٢٨ حالة) إلى أن المواد التي تم دراستها في السنة التمهيدية مواد هزيلة ، ولا تختلف عن المواد التي تم دراستها في السنوات السابقة ، بل أن البعض اعتبر أن هذه السنة تعتبر سنة زائدة في الدراسة وتحسب على الطالب ، وينبغي أن تكون المواد التي تدرس فيها مختلفة كيفيًا عما تم تدريسه من قبل.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

دور الكلية أو المؤسسة البحثية من حيث :

إتاحة الدوريات والمؤلفات العلمية وتسهيل الحصول عليها.

التدريب على العمل الجماعي.

الوصول إلى المراجع.

خدمات ومساندات البحث العلمي (طباعة الرسائل – النشر – المراجع).

الإشراف العلمي ودوره.

إتاحة الدوريات والمؤلفات العلمية وتسهيل الحصول عليها :

أظهرت كل الحالات (٢٥ حالة) على أنه بالرغم من إتاحة الدوريات والمؤلفات العلمية وتسهيل الاتصال بها يمثل أهم حافة في إعداد الباحث ، إلا أن الوضع هنا يمثل أهم معوقات جمع المعلومات التي تواجههم في سبيل إتمام عملهم العلمي ، حيث أشاروا إلى عدم توافر أيًا من الدوريات الحديثة في علم الاجتماع في كثير من مكتبات الكليات ، وإن وجدت فهناك حاجز اللغة الذي لا يمكنهم من مواصلة الإطلاع وقد كانت معظم هذه الإشارات بالنسبة الجامعات الإقليمية.

- ومع الفراغ وجود هذه الدوريات فإن بعض الحالات أشارت إلى أنه نظرًا للعامل المادي فإنه لا يتوفر للكلية أو المؤسسة البحثية الاستمرار في الاشتراك في هذه الدوريات ، فضلاً عن عدم تنوعها واقتصارها على بعض الفروع في علم الاجتماع دون غيرها.

- أشار الباحثون إلى أن خدمة الإنترنت ، بالرغم من الاهتمام بها كوسيلة للاتصال إلا أن تقديمها ما زال في حدود ضيقة ، كما أن عدم المعرفة بها واستخدامها يمثل عقبة أساسية ، فضلاً عن القصور نفسه في تقديم الخدمة حيث أن إعداد الطلبة المتطوعين في الكلية يحول دون إتاحة الاستخدام وبقصره في أوقات العمل بالكلية والتي يقوم بها الباحث بمسئوليات أخرى.

- أوضحت غالبية الحالات أن أوضاع المكتبات في الكليات ، أو في الجامعة لا تهيئ الحصول على ما يريده الباحث من معلومات ، نظرًا لعدم وجود إمكانيات للحصول على الإصدارات الجديدة ، وأن المبالغ التي ترصد لشراء الكتب هزيلة إلى حد كبير ، فضلاً عن التعقيدات الروتينية التي تعرقل الاستفادة من هذه المبالغ الهزيلة ، وفيما يلي بعض الإجابات التي عبر بها الباحثون عن دور الكلية أو المؤسسة البحثية في توفير الكتب والدوريات والمراجع.

«لا تقوم الكلية بأي دور يذكر في هذا الشأن ، وتضطر للشراء أو الذهاب إلى مكتبات الجامعات الكبرى مما يعد هدرًا للوقت».

«قد تتيح الكلية بعض الدوريات العامة ولكنها ليست متخصصة ، وليس هناك تواصل في الاشتراك في إعداد تلك الدوريات ، والكلية تمنح الأقسام ميزانية صغيرة لشراء الكتب لكنها غير كافية وتتناقص سنويًا قيمتها مع ارتفاع أسعار الكتب».

«دور الكلية محدود جدًا بسبب ضعف الإمكانيات والمراجع الأجنبية والدوريات غير متاحة بالمرة».

التدريب على العمل الجماعي (فريق البحث Team work) :

تعد واحدة من جوانب الإعداد والتأهيل للباحث العلمي في أي مجال هي القدرة على مشاركة الآخرين في إنجاز العمل العلمي ، أو ما يسمى فريق البحث ، بل أن

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

خصيصة من الخصائص التي يقاس بها تقدم العلم ، هي مدى اقترانه بعلوم وتخصصات أخرى لفهم الظاهرة ، وهو ما يعني تطور المنهجية المستخدمة لبحثها والتعرف على أبعادها المختلفة ، ويتعاظم هذا الدور مع تقدم العلوم بشكل عام ، حيث يعني هذا التدخل إثراء للقدرة الإنسانية على رؤية الواقع بشكل أكثر دقة ، كما أن العمل الجماعي يترتب عليه ما يعرف بالمسئولية الأخلاقية أي الالتزام بقواعد السلوك المكتوبة والمتعارف عليها داخل الجماعة التي يكتسب الشخص العضوية فيها وهنا يكون للتدريب على العمل الجماعي دورًا في الالتزام بآداب المهنة وقواعدها(٢٥).

تبقى أهمية أساسية للعمل ضمن الفريق العلمي تتمثل في إثراء حركة العلم ذاته حيث يصبح الفريق المكون للجماعة العلمية مدافعًا عن القيم العلمية، كما أن الجماعة العلمية يبدأ دورها في تحديد الأجندة القومية للبحث في مجال التخصص التي ينبغي على الباحثين الاهتمام ، إجراء بحوثهم حولها فضلاً عن تنمية روح النقد لدى الباحث ، ترى إلى أي حد توفر الجامعة أو مؤسسات البحث العلمي التدريب على العمل الجماعي الذي يتطلبه البحث العلمي،

تشير كافة البيانات التي تم جمعها على التوحد والاتفاق في الرأي حول بعض الملامح التي أشار إليها الباحثون فيما يتعلق بتنمية العمل الجامعي بالنسبة للباحثين في مجال البحث الاجتماعي نلخصها في الآتي :

١ – تكاد تختفي تمامًا داخل الكلية في أي مرحلة من مراحل الدراسة وحتى الحصول على درجة الماجستير ، أي تدريب على العمل الجماعي بل أن البعض أشار إلى وجود ما يسمى بأزمة الفردية داخل الأقسام العلمية ، وهي ظاهرة الانفصال التام بين الأعضاء داخل الأقسام ليعمل كل بمفرده.

٢ – أوضحت حالات قليلة أن المناخ السياسي والاجتماعي يلعب دورًا في تعميق ظاهرة الفردية في مجال البحث العلمي ، حيث أن القيمة المسيطرة حاليًا للصعود الاجتماعي هي التقرب من أصحاب السلطة ، بما يعني انتشار قيمة الولاء للفرد أكثر من الولاء للجماعة وهي ظاهرة تجعل من المتعذر الاتفاق على العمل الجماعي.

٣ – أشارت بعض حالات الدراسة ممن يعملون بمراكز البحوث إلى توفر بعض الخبرات البحثية حول العمل الجماعي ، حيث أن طبيعة عملهم تقضي تنفيذ بحوثًا يشارك فيها كل الأعضاء في وحداتهم أو أقسامهم إلا أن مشاركتهم وتدريبهم يقتصر على الجوانب الإدارية ، أو المشاركة في العمل الميداني ، كما أنهم يشعرون بحكم هذا الدور المحدود بأنهم مهمشون ضمن فريق العمل.

٤ – حالات أخرى أكدت على انعدام كفاءة الأساتذة الحاليين يجعل هناك صعوبة في توفر بعض الأشخاص ذوي الكفاءة العلمية الذي يستطيع أن يدير عملاً علميًا على قدر من التنظيم ، وبما يسمح بتقديم عمل علمي جماعي.

٥ – يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن تكوين فريق العمل الجماعي والتدريب على ذلك في الظروف الراهنة إن وجد ، يستند إلى بعض المعايير غير الموضوعية ،

---

(٢٥) د. مصطفى سويف ، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث ، ندوة أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٨٥ ، تحرير د. ناهد صالح ، ص ١٢٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وخاصة فيما يتعلق بالبحوث الممولة ، والتي يقتصر العمل فيها على مجموعات معينة احترفت العمل في تلك البحوث ، ويتم اختيارهم وفقًا لتعليمات المشرف على العمل ، أو مصادر التمويل.

٦ – أشارت بعض الحالات إلى افتقار الأقسام العلمية إلى تنفيذ الخطط البحثية ، فلا يوجد خطة علمية للبحوث تضطلع بها الأقسام لتنفيذها طبقًا لأجندة محددة تتفق وتخصصات القسم ، مما يجعل عملية التدريب على العمل الجماعي تكاد تكون غائبة تمامًا.

الإيفاد إلى الخارج وتحمل نفقات البحث العلمي :

تبدو واحدة من مقومات البحث العلمي التي توفر بناءًا معرفيًا ومنهجيًا، وتصاحبه حضاريًا ينبغي على الجامعة أو مراكز البحوث تهيئتها للباحثين هي الإيفاد إلى الخارج. فيشير الغالبية من الباحثين إلى أن الإيفاد إلى الخارج يكاد يكون شبه محصور في التخصصات العلمية الأخرى دون الإنسانية ، حيث يندر إيفادهم وهو مسألة صعبة للغاية ، وحتى في الحالات التي يتوفر فيها مهمات علمية لمدد بسيطة فإنها تقتصر فقط على الحاصلين على الدكتوراه دون الهيئة المعاونة.

وكما لا تتحمل الجامعة أو المؤسسة البحثية التوسع في إيفاد الباحثين ، فهي أيضًا لا تتحمل أية نفقات فيما يتعلق بشراء المراجع أو طبع الرسائل ، فقد أشار الباحثون على اختلاف أماكنهم الوظيفية ، سواء في الجامعة أو مراكز البحوث إلى أنه لا يوجد أية بنود تتعلق بالمساهمة في شراء الكتب والمراجع ، باستثناء توفير مبلغ (١٠٠٠) جنيه قيمة قرض يحصل عليه الباحث لطباعة الرسالة ، يرد بعد ذلك ، كما يصرف له مكافأة قدرها (٤٥٠ جنيه) مكافأة الانتهاء من الرسالة ، بل أن الباحث حاليًا أصبح مطالب ببعض النفقات التي ينبغي عليه الالتزام بها في بعض الكليات حيث تلجأ بعض الكليات لزيادة مواردها فتفرض على الطالب دفع مبالغ مالية لمراجعة الرسالة لغويًا ، أو تأجير بعض أدوات التصوير كالفيديو ، فضلاً عن الإكراميات التي أصبحوا مطالبين بها بالنسبة للموظفين الذين ينهون له أوراقه الخاصة وقد كانت هذه الأوضاع أكثر انتشارًا في الجامعة الإقليمية.

الإشراف العلمي ودوره :

أ – العلاقة مع المشرف :

دائمًا ما يتردد أن وجود المشرف الجيد يمثل ركيزة أساسية في إعداد الباحث من حيث قدرة هذا المشرف على توجيه الباحث ، أو من حيث قدرته على قيام صلات مع الدوائر العلمية بصفة خاصة ، بما يعني الوعي المستمر للباحث بحصيلة المعارف العلمية المتصلة بتخصصه. عند تحليل بيانات الحالات المدروسة فيما يتعلق بالعلاقة بالمشرف ، اتضح وجود حالة من الاضطراب والارتباك في توصيف هذه العلاقة كما عبرت الغالبية الكبيرة من الحالات ، بدا هذا الاضطراب والارتباك في الانقسام بين التصور المثالي المفترض لهذه العلاقة ، وبين ما هو سائد واقعيًا ، وتم التعبير عنه ويمكن استخلاص بعض الملامح العامة لهذه العلاقة فيما يلي :

١ – اتفقت كثير من الحالات على أن العلاقة بين المشرف والباحث، لا تخضع لمعايير مقننة ولكنها تؤسس على أمزجة خاصة (للقبول أو الرفض) ولا توجد قدوة فعلية من جانب المشرفين ، فالمشرف يتميز بالذاتية والغرور والزهو بالنفس ، واعتقاده

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أنه مخلوق من عالم آخر مما يجعل دائمًا وجود جو من الرهبة والخوف في هذه العلاقة.

٢ – أشارت بعض الحالات إلى أن علاقة المشرف بالطالب لابد أن يسودها احترام متبادل ، وأن يراعي المشرف ظروف الطالب ، والا يكون متزمتًا في فرض آرائه على الطالب ، بل يتيح فرصة للطالب لاختيار الموضوع وطريقة بحثه ، فالمشرف قدوة للطالب ولكن للأسف أن هذه المسألة لم تعد تشغل بال الأستاذ ، فالمهم هو الطاعة العمياء من جانب الطالب للمشرف ، أما مراعاة التقاليد الجامعية فقد أصبحت مسألة شكلية إلى حد كبير ، ولم يعد يقوم المشرف بتعويد الطالب على أسس وقواعد وأخلاقيات البحث العلمي ولم تعد هذه المسألة تشغل بال الطرفين.

٣ – علاقة المشرف بالطالب علاقة متعددة الاتجاهات ، فلها طابع رسمي ، وآخر غير رسمي ، فالمشرف بدوره أستاذ وموجه ينبغي أن يكون قدوة، ومقدر لأوضاع الطالب ، وظروفه ، كما يجب أن يكون قدوة أيضًا على المستوى العلمي الأكاديمي في الالتزام وفي التطوير العلمي المستمر ، وفي البعد الأخلاقي في مراعاة توجيهاته المستمرة لإنجاز البحث بشكل يراعي التقاليد الجامعية الأكاديمية والأخلاقية وهو ما لا يتوفر حاليًا في كثير من الأحيان.

٤ – تبدو جوانب عدم الموضوعية في هذه العلاقة في انتشار أسلوب المجاملة بين الطالب والمشرف على حساب العلم ، فإذا رضي المشرف عن الطالب كان ذلك سببًا كافيًا لاستحسان العمل العلمي وقبوله ، والعكس بالعكس حيث تتم معاقبة الطالب برفض العمل العلمي دون مبررات موضوعية في أحيان كثيرة.

أما فيما يتعلق بتصور الباحث عن العلاقة بين المشرف والطالب فقد اتفقت الآراء على بعض الملامح التي ينبغي توافرها لنجاح هذه العلاقة وإثمارها ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ – علاقة المشرف بالطالب لابد وأن تقوم على الاحترام المتبادل ، ولابد أن يكون المشرف قدوة للطالب ويحرص على متابعته دائمًا.

٢ – علاقة المشرف بالطالب من أسمى العلاقات فهي بمثابة علاقة الأب بالابن ، فالطالب يرى في أستاذه القدوة والمثل الذي يجب أن يتبعه ، كما أن المشرف الذي يلتزم بالأخلاق والتقاليد الجامعية هو المشرف الذي يستطيع حماية طلابه ، ومساعدتهم في تخطي المشكلات.

٣ – لابد أن يكون المشرف على اتصال دائمًا بالطالب وأن يقوم بتوجيهه في كل مرحلة ، وأن يكون عونًا له في الحصول على المراجع وأن يكون مراجعًا لكل ما كتبه حتى يتمكن من إنجاز عمله بشكل دقيق.

ب – محددات اختيار موضوع البحث

تشير كافة البيانات حول محددات اختيار موضوع البحث إلى إجماع في الآراء حول بعض المحددات يمكن إيجازها على النحو التالي :

١ – أن اختيار موضوع البحث ليس له معيار محدد عند الاختيار ، والأمور تسير بشكل غير منظم ، ولا يوجد أي اهتمام بأي قضايا عامة ولا يوجد أي التزام عام ولا خاص ، والاختيارات تسير بشكل عفوي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ ـ أن اختيار الموضوع تحكمه معايير شخصية قد تكون من جانب الباحث ، أو المشرف كما يحدث في كثير من الحالات.

٣ ـ ليس هناك للقسم أي التزام بأي شيء لاختيار موضوعات محددة للدراسة ولا يلتزم القسم بنوع محدد من القضايا يمكن أ، يتناولها الباحثون.

٤ ـ في أحيان كثيرة يخضع اختيار للموضوع لرغبة المشرف ذاته في دراسة موضوع يفرضه على الطالب ويضطر الطالب لقبوله.

جـ ـ دور الشرف في إعادة تأهيل الطالب وإعداده للبحث العلمي :

١ ـ أظهرت البيانات التي تم جمعها من الحالات غياب أي دور للمشرف حاليًا في إعادة تأهيل الطالب وإعداده ، فقد أجمعت الآراء على :

- أن المسألة متروكة للصدفة ولا تتم وفق برنامج مسبق أو محدد ، ولا يوجد أي رقابة لدور المشرف في ذلك.
- ما ينبغي أن يقوم به المشرف في هذا المجال هام وخطير لكن الواقع الفعلي أن الأساتذة مشغولون دائمًا ، ولا يقوموا بالدور المطلوب منهم في توجيه الطالب وإعداده ويرجع الباحثون ذلك إلى الأعداد الكبيرة من الرسائل التي يشرف عليها الأستاذ بجانب الأعباء الجامعية الأخرى.
- يلعب المشرف دورًا كبيرًا في إعداد الطالب ولكن المسئولية ينبغي أن تكون مشتركة بينه وبين الجامعة ، فيجب تأهيل الطالب بدورات فنية عن البحث العلمي وقانونه ، وأساليبه ، وكذلك توفير دورات في أساليب جمع المادة العلمية من خلال الإنترنت وكيفية الوصول إلى المعلومات والمعارف المرتبطة بموضوع بحثه.
- من الأشياء الهامة أن يقوم المشرف بتشجيع الطالب على القراءة والاطلاع من أجل التكوين ولكن هذا الوضع نادر الحدوث لأن الأساتذة أنفسهم لم يعد لديهم وقت للقراءة ، فالطالب مستعجل والمشرف مستعجل فكيف يتم التأهيل وسط هذه العجلة. «الطالب مستعجل لينهي دراسته على أي مستوى طمعًا في تحسين مستواه المادي ، والأستاذ مستعجل لينهي له العمل حتى يسجل مع آخر وهكذا».
- يقوم المشرف بدور فعال في تأهيل الطالب وتنمية قدراته واستعداداته للدراسات العليا من حيث إعداده علميًا وخلقيًا باعتباره قدوة حسنة.

د ـ الأسباب التي تعوق المشرف عن القيام بدوره في تأهيل الطالب :

١ ـ الأسباب المادية التي تتمثل في قلة العائد المادي الذي يتلقاه المشرف مقابل الإشراف على الطالب.

٢ ـ المسئوليات المتعددة الملقاة على المشرف خاصة وأن المشرف يكون في العادة من المسئولين إداريًا مما يؤثر على الوقت والجهد الذي ينبغي أن يعطيه للطالب.

٣ ـ ضغوط الحياة الخاصة بالمشرف بكل صورها الاقتصادية والاجتماعية وعبء الأعمال الإدارية التي تثقل كاهل العاملين بالجامعات المصرية وكثرة عدد الطلاب ، ارتباطه في بعض الأحيان بأكثر من عمل في أكثر من مكان.

وقد عبرت إجابات الحالات عن تقويم للمواد التي تمت دراستها :

١ ـ المواد هزيلة ولا تختلف عن المواد التي تمت دراستها في المرحلة الجامعية الأولى

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢ ـ أفادتني المواد كثيرًا في الإعداد لإجراء البحث الاجتماعي حيث دراسة النظريات والمناهج واستخدام الأساليب والتدريب على دراسة القضايا المعاصرة وإن كان ذلك من خلال اعتماد الباحث بشكل أساسي على ذاته.

٣ ـ ليس لها أي فائدة ، لكنها يمكن أن تحدد الخطوط العريضة للتخصصات، وتضع الطالب على بداية الطريق فقط.

٤ ـ لاشك أنها أثرت في الإعداد المعرفي والعلمي ، ولكنها ليست كافية، وتحتاج إلى تطوير أكثر ملائمة لعلوم العصر.

٥ ـ ليس لها أي فائدة بل أنها سنة ضائعة ، وتعيق الطالب وتحسب عليه ضمن سنوات إعداد الرسالة.

رابعًا : الأخطار التي تهدد كفاءة البحث العلمي الاجتماعي :

تنوعت وتعددت الأخطار التي تواجه كفاءة الباحث العلمي الاجتماعي من وجهة نظر الباحثين في عدد من الأخطار كما عبرت عنها بيانات الحالات المختارة ، منها ما تعلق بمخرجات التعليم الجامعي متمثلة في ضعف المستوى العلمي للخريجين من أقسام الاجتماع ، وبعضها الأخر تعلق بمدخلات التعليم، متمثلة في الإمكانيات المتاحة للبحث العلمي والإنفاق عليه فضلاً عن الإطار السياسي العام ، وأخيرًا ما تعلق منها بالأوضاع الاجتماعية التي يعيشها الباحثون كأفراد لهم متطلباتهم الحياتية اليومية وأسرهم.

ـ وفيما يتعلق بمدخلات التعليم ، أشارت الحالات إلى أن أهم الآفات التي يعاني منها التعليم الجامعي هي استمرارية منهج التعليم المدرسي داخل الجامعات ، وتفشي مرض الحفظ والتلقين كنظام تعليمي ، بسبب إصرار الأساتذة على تدريس كتب معينة يفرضونها على الطلبة لزيادة دخلهم ، وهو ما يعد مخالفة للنظم التعليمية الجامعية التي تسعى إلى التدريب على البحث وإنتاج المعرفة من خلال تنفيذ برامج محددة للقيام بإجراء البحوث ودفع الطالب إلى الابتكار.

ـ عبرت الحالات أيضًا على استمرارية هذه المدخلات في منح الدراسات الجامعية حتى في مرحلة الدراسات العليا ، حيث يتواصل نظام الحفظ والتلقين أيضًا في هذه المرحلة وما زال التقدير الرقمي هو الفيصل في نجاح الطالب في السنة التمهيدية وليست القدرة على الابتكار وإجراء البحوث كمعيار للتواصل في المستوى الأعلى حيث أصبحت رسائل الماجستير والدكتوراه وسيلة للحصول على الدرجة العلمية ، دون إضافة علمية جديدة ، حيث الاعتماد على النقل من المراجع والافتقار إلى أية إضافات علمية جديدة وهو ما يضيف إلى حصيلة المخاطر التي تهدد البحث العلمي في مجال علم الاجتماع ويضعه في مكانة أدنى بكثير من المتوقع.

ـ أشارت الحالات إلى الاتفاق على بعض المؤشرات التي يمكن رصدها والتي أتت نتاجًا لمنهجية النظام التعليمي السابق الإشارة إليها وهي المؤشرات التي تهدد كفاءة البحث العلمي الاجتماعي من وجهة نظرهم تتلخص فيما يلي:

١ ـ نمطية البحوث ، وانتقاء الموضوعات المكررة لعدم بذل مزيد من الجهد العلمي الحقيقي.

٢ ـ تفشي المحسوبية ، وعدم الموضوعية في الإشراف على الطلبة من خلال عمليات المقاصة التي تتم بين المشرفين أنفسهم بالسماح بالإشراف فيما بينهم دون مراعاة للتخصص ، داخل كلياتهم ، مقابل إشراف أساتذة من كليات أخرى معهم. مما

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يترتب عليه عدم الاهتمام من جانب المشرفين الآخرين ، وعدم التوجيه العلم والجهد الضئيل الذي يبذلونه في هذه الحالة حيث الإشراف الصوري.

٣ - شيوع عملية المجاملة في تشكيل لجان الحكم على الرسائل حيث يلجأ البعض إ تشكيل لجان نمطية وفقا لرغبة الأستاذ المشرف لضمان عدم معارضة الرسا ولمن يضمن ولاءهم عند المناقشة أو لعدم إبداء أية أخطاء تتضمنها الرسالة و مجاله للأستاذ المشرف.

٤ - هزال المستوى العلمي الذي يتخرج عليه الطالب بسبب عدم توفير مستلزمات البح العلمي ، وعدم كفاية التدريب على البحث وقلة الدعم المادي الهزيل الذي يقدم للباح وخطورة هذه الحالة أنها تسهم في تخريج باحثين ليسوا على درجة من الكفاءة العلم ، مما يسهم بدوره في إعادة إنتاج مخرجات التعليم الجامعي من الباحثين غير قادر على البحث والابتكار.

٥ - انفصال المناهج الدراسية التي تدرس الآن في أقسام الاجتماع عن متطلبا المجتمع الثقافية والاجتماعية ، كما أن المضمون المعرفي لها لا يرتبط بما يحد في تطور هائل في العلوم الاجتماعية اليوم.

٦ - ضعف النظام التعليمي وانهيار قدرته على تطوير أطر تعليمية قادرة على إنتاج معر علمية اجتماعية بسبب المظاهر السابقة مما يعني عدم القدرة على إعادة إنتاج المعر وتلك هي أهم ما يتهدد البحث العلمي من أخطار.

خامسًا :المشكلات التي تواجه الباحثين في مجال علم الاجتماع :

من مطالعة المشكلات التي عبر عنها الباحثون ، لوحظ وجود قدر كبير من المزاوجة بين المشاكل العامة التي يعاني منها المجتمع وتلقي بظلالها على المشاكل النوعية للباحثين ، وما يهمنا هنا هو رصد هذه المشكلات لما لها من دلالة وعلاق بتحديد كفاءة الباحث العلمية ودوره.

ولقد أمكن تصنيف هذه المشاكل إلى ما يلي :

- مشكلات مادية وتشمل كافة الظروف المعيشية التي يعيشها الباحث من حيث الدخل وكفايته ، الزواج وتكوين الأسرة ، بنود الإنفاق الأساسية على التعليم بالنسبة للأبناء الصحية والمسكن وتكلفة الإنفاق على الكتب والمراجع والعمل العلمي.
- مشكلات أكاديمية وتشمل نقص إمكانيات البحث العلمي التي توفرها الدولة والإعداد العلمي له ، نشر المنتج العلمي ، مشكلات سياسية وتشمل حرية البحث العلمي وتناول القضايا البحثية.

المشكلات المادية :

١ - أشارت معظم الحالات إلى المشكلات المادية المتمثلة في عدم كفاية الدخل فضلاً عن عدم وجود فرص بديلة للحصول على الدخل يمثل أهم المشكلات التي تواجههم وترصد بعضًا من العبارات التي أوردها الباحثون للدلالة على ذلك :

«الدخل بالكاد يكفي متطلبات الأسرة ولا أستطيع أن أنفق أي شيء على شراء الكتب إلا بمساعدة الأهل».

«الدخل قليل وغير كافي ، وأنا أصرف مرتبي على شراء الكتب وأمد يدي للأسرة بعد مرور عشرة أيام أو أقل من الشهر».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

«الدخل لا يكفي على الإطلاق ، فالمطالبات العائلية على عاتقي تفوق الدخل والمرتب ، أنا مطلوب مني شراء كتب ومراجع وأحيانًا أسافر إلى القاهرة في أيام المعارض لشراء الكتب ، أيضًا الأبناء والمظهر لا يتفقان مع وضعية العمل في الجامعة والتنمية لهم».

«دخلي غير كافي للإنفاق منه على البحث العلمي مما يجعلني أمارس أعمالاً أخرى لتوفير كافة متطلباتي مما يمكن على عملي العلمي».

٢ - أشارت معظم الحالات إلى أن المستوى الاقتصادي والاجتماعية الناجمة عن تردي الأوضاع الاقتصادية تؤثر على إمكانية الباحثين في الزواج وتكوين الأسرة ، فالزواج هو المشكلة المادية الأساسية التي تواجههم فإذا توفرت المادة فإنها تحل كل المشاكل بعد ذلك مما يدفع بهم إلى تأجيل المشروع برمته حيث أنه حلم صعب التفكير فيه على الأقل في العشر سنوات الأولى من بداية العمل الجامعي.

٣ - وعن بنود الإنفاق الأساسية أوضحت البيانات أن البنود الأساسية للإنفاق تتمثل في توفير حاجات الأسرة من مأكل ومابس وعلاج ورعاية للأبناء وتعليم وحيث تأتي هذه البنود على حساب البنود الأخرى ، وبالذات فيما يتعلق بالإنفاق على شراء الكتب أو المراجع أو ما تتطلبه عملية البحث بشكل عام.

٤ - اتفقت غالبية الحالات فيما يتعلق بنفقات الرعاية الصحية للأسرة في حالة وجود أطفال إلى أن الجامعة توفر نظامًا للرعاية الصحية يستفيد منه الأعضاء وإن كان الباحثون في الجامعات الإقليمية لا يتمتع معظمهم بهذه الرعاية.

٥ - أوضحت البيانات أن عدم المقدرة على توفير المسكن كانت السبب الأساسي في عدم الإقدام على الزواج وكانت هذه المشكلة أقل حدة بالنسبة لمن ينتمون إلى الجامعات الإقليمية حيث السكن مع الأسرة ، أو توفر المسكن بأسعار تقل كثيرًا عن مثيلاتها في القاهرة ، إلا أن الحاجة إلى التردد على المشرفين والمكتبات تضاعف من زيادة النفقات مما يشكل عبئًا عليهم.

ويمكن حصر الآراء التي تشير إلى هذه الوضعية من خلال إجابات الباحثين والتي تمثلت في الآراء التالية :

«بنود الإنفاق على المأكل والملبس ونفقات الأسرة تحتل جزءًا كبيرًا من الدخل الذي لا يكفي أصلاً لتغطيتها وتتطلب عملية البحث العلمي الحصول على المراجع الحديثة والمؤلفات مما يعجز عن توفيره لشرائها».

«شراء الدوريات الشهرية والمجلات الفصلية والسفر إلى القاهرة للاتصال بالأستاذ يكلف الباحث أكثر من ضعف دخله».

«العمل العلمي لإعداد الرسالة يأخذ بالتقريب أكثر من نصف الراتب فالمراجع غالية جدًا وتزداد أسعارها باستمرار ، وأيضًا التصوير فضلاً عن نفقات السفر من أجل التردد على المكتبات وأيضًا شراء جهاز كمبيوتر للاستغناء بعض الشيء عن المراجع ، كل ذلك يكلف الباحث ما لا طاقة له من دخله».

«تعتبر البنود الأساسية للإنفاق مكلفة جدًا وغالبًا ما يتم وضع أولويات ، ولكن تأتي هذه الأولويات في النهاية للمسائل المعيشية وهذه مسألة طبيعية «أكل ولا أتعلم» أما الحاجات البيولوجية فقد تم الاستغناء عنها والإضراب عن الزواج لحين ميسرة».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وندفع هذه النتائج السابقة إلى الإشارة إلى نتائج دراسة نظرية حول الباحثين الشباب في الوطن العربي[٢٦] فيما يتعلق بالمشكلات المادية التي تواجههم فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن اتساع الفجوة بين الدخل الذي يحصل عليه الباحثين الشباب والمتطلبات المادية للحياة و البحث العلمي في مصر تمثل أهم الصعوبات التي تواجه الباحث العلمي ، وبالرغم من أن نتائج هذه الدراسة كانت قد قدمت عام ١٩٨٨ إلا أنها لم تزال الوضع مائلًا حتى اليوم بل أن الأوضاع تزداد سوءًا في ظل التفاوت الرهيب بين دخول بعض الفئات الاجتماعية وبين أعضاء هيئات التدريس في الجامعات ومراكز البحث مما تسبب المزيد من المعاناة النفسية للباحث الأمر الذي يولد معه الإحباط ويدفعه إلى البحث عما يسمى بالدخول الفسادية أو التي تنتج عن ممارسة الفساد كإعطاء الدروس الخصوصية وغيرها.

المشكلات الأكاديمية :

من استعراض البيانات الخاصة بالمشكلات الأكاديمية التي تواجه الباحث يمكن التركيز على بعض المشكلات التي دارت معظمها حول نقص وضعف الإمكانيات المتاحة للبحث العلمي إجمالاً إلا أن هناك ملاحظتان لابد من الإشارة إليهما بشأن هذه المشكلات لابد من ذكرهما.

١- تماثل المشكلات الأكاديمية بين الباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ، حيث يعاني وجود وضع عام تعاني منه الوضعية المؤسسية للبحث العلمي.

٢ – أن هذه المشكلات على تماثلها تبدو أكثر حدة في الجامعات الإقليمية ، حيث يفترض العكس نظرًا لحداثة هذه الجامعات وضرورة توفير الإمكانيات اللازمة لقيامها.

وإجمالاً يكاد يكون هناك شبه اتفاق بين الباحثين على مجموعة من المشكلات الأكاديمية التي تواجههم نذكر منها :

١ – نقص الكتب والمراجع والدوريات التي يحتاج إليها الباحثين بسبب ضعف موارد وميزانيات الجامعات ومراكز البحوث وحتى بافتراض وجود بعضها فغالبًا ما تكون خدمتها غير مستمرة نظرًا لقلة التمويل للحصول عليها.

٢ – في الوقت الذي اعتبر فيه الكمبيوتر وسيلة لمواجهة النقص في الحصول على هذه المراجع والكتب يقف عائق اللغة حائلاً دون الاستفادة القصوى من استخدامه.

٣ – يشعر غالبية الباحثين بأن مسألة إعدادهم للبحث العلمي تكاد تكون معدومة في المرحلة الجامعية وهو ما يمثل عقبة أساسية نحو تحقيق كفاءة للباحث يتطلبها العمل العلمي حيث يجمع الباحثون على ضرورة إعادة النظر في النظام التعليمي لخلق باحث قادر على التفكير وعلى التكوين العلمي السليم لمواجهة تحديات الواقع.

٤ – تعتبر مشكلات النشر العلمي أحد المشكلات الأكاديمية التي يواجهها الباحثون حيث ارتفاع تكلفة نشر المنتج العلمي لهم كما أن عدم الاستفادة الوظيفية من النشر لا تشجع على نشر أي منتج علمي ، حيث يتوقف النشر فقط بالنسبة للأساتذة رغبة في الترقية وهنا فإن قصور هذا النشر لا يمكن الباحثين من توافر قاعدة بيانات أو

(٢٦) د. حسنين توفيق إبراهيم ، قضايا الباحثين الشبان ومشكلاتهم في الوطن العربي ، في ندوة الباحثين الشبان في الوطن العربي المشاكل والطموحات ، مجلة المستقبل العربي، السنة الحادية عشر ، العدد ١١٦ ، أكتوبر ١٩٨٨.

ببليوجرافيا حول الموضوعات التي تم تناولها والاتجاهات وهو ما يعد واحدة من المشكلات التي تواجههم ، حيث يشترط الحصول قبل التسجيل لدرجة الماجستير أو الدكتوراه تقديم ما يفيد عدم إجراء دراسة في نفس الموضوع الذي يقوم بدراسته وهنا يلجأ الباحث إلى اعتماد ورقة من مشرفه بأنه لم يسبق أحد أن تقدم بهذا الموضوع دون الاطلاع على الموضوعات التي درست ذات الصلة بموضوعه.

٥ ـ يكاد يكون هناك شبه إجماع على عدم الاهتمام بإعداد الباحثين من خلال الدورات التدريبية المزودة بمهارات البحث العلمي ، والاقتصاد على ما يسمى بدورة إعداد المعلم الجامعي ، وهي دورات يتم الحصول على شهادة اسمية بمقتضاها يعين في وظيفة مدرس دون أدنى استفادة منها في تكوين أي جانب مهارية البحث العلمي حيث أنها تتم بطرق تقليدية عقيمة ولم تطور لتواكب المتطلبات الحديثة لمهارات البحث العلمي كما أنها نموذج للربح بالنسبة لبعض الأساتذة الكبار حيث يقتصر التدريس فيها غالبًا لمن يشغلون المناصب القيادية بالجامعة دون الاهتمام بمحتوى ومضمون الدورة.

سادسًا : حرية البحث العلمي الاجتماعي في تناول الموضوعات والقضايا البحثية :

عبرت استجابات الباحثين عن حالة من التباين في الآراء فيما يتعلق بالقيود التي تفرض على الباحث العلمي الاجتماعي فبعض الحالات (وهي قليلة) أفادت بأنها لا توجد قيود على حرية البحث العلمي الاجتماعي ويعزون ذلك إلى أن كل طالب يختار موضوعًا للدراسة بالاتفاق مع أستاذه دون تدخل من أي سلطة أخرى ، ويقوم بتقديم خطته للعمل ثم تناقش بهدف الإجادة دون معارضة الموضوع من وجهة النظر السياسية.

فتقول إحدى الحالات المعبرة عن هذا الرأي :

«هناك حرية متاحة ، فأنا أرى أن كل باحث يريد موضوع ما يقدم خطة بحث وبعد عرض الإيجابيات والسلبيات في سيمنار القسم تقبل أو لا تقبل وإن لم تقبل فإن هذا لا يعني وضع قيود على حرية الباحث وإنما قد يكون هذا الموضوع درس أو تناوله آخرون».

بينما عبر آخرون عن وجود حرية لكنها مقيدة بصفة خاصة عندما تتعرض بعض الموضوعات للسياسة وإن كانت هذه حالات قليلة أيضًا ، وفي القول التالي ما يعبر عن ذلك :

«بصراحة لم أشعر أن هناك قيودًا تفرض على اختيار موضوع معين ولكن أعتقد أيضًا أن هناك قضايا معينة يصعب على البعض تناولها وبالذات تلك المرتبطة بالدولة والنظام السياسي».

«أعتقد أنه لا توجد قيود أو محاذير في اختيار الطالب لأي موضوع وإن كان الجو السياسي يمكن أن يعارض بعض الموضوعات للدراسة».

«الحرية موجودة في بعض الموضوعات دون غيرها».

«ما زلنا نضع في اعتبارنا عند اختيار أي موضوع موقف الأمن منه».

ـ أما فيما يتعلق بمن أفادوا بوجود قيود على البحث العلمي الاجتماعي أشارت الحالات إلى وجود بعض المظاهر التي أمكن رصدها :

١ ـ ضرورة موافقة الأمن على إجراء أية دراسة ميدانية.

٢ ـ الجو السياسي العام الذي يتصف بتضييق ديمقراطي رمزي أو شبه ديمقراطي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ - موقف القيادات العليا في مؤسسات الدولة من بعض الموضوعات وعدم التعاون الباحثين في إعطاء بيانات نظرًا لكونهم يستشعرون الخطورة السياسية لهذه معينة.

وتلخص بعض الحالات هذه الوضعية فيما يلي من آراء :

«الجو السياسي العام ضد البحث الاجتماعي لأن الباحث يعاني أثناء دراسته الميدانية من أوضاع كثيرة تمثل قيدًا على دراسته فعند حاجته لمعلومات عن أي جهة من أي مؤسسة حكومية أو وزارة أو مصلحة حكومية معينة لابد من الاستعانة بهذه السلطة أو القيادات منها أو الواسطة لو أراد الباحث الوصول بعدد معين من البيانات المعلومات وأحيانًا يتم رفض التعاون معه بأساليب مختلفة».

«تعتبر موافقة الأمن على إجراء البحث من القيود المفروضة على أية دراسة ميدانية ولذلك يلجأ كثير من الباحثين إلى عدم التعرض للموضوعات ذات الطابع السياسي منذ البداية لتلافي هذا الموقف».

المناخ الديمقراطي وتأثيره على عمل الباحث العلمي الاجتماعي :

عكست الاستجابات التي أفاد الباحثون عن تأثير المناخ الديمقراطي على عمل البحث العلمي بالاستهجان منه والإنكار والرفض لما يدور من تطبيق ديمقراطي فقد رفضت الغالبية العظمى من الحالات مقولة وجود مناخ ديمقراطي يمكن أن ينفع بالبحث العلمي وسوف أورد بعض من مقاطع هذه الآراء :

«أين هو المناخ الديمقراطي في مصر بأمانة شديدة لا نستطيع الخوض في مسائل كثيرة لاعتبارات عامة وأمنية يصعب الخوض فيها».

«الديمقراطية التي يقولون عنها هي ديمقراطية شكلية وهشة ولا توجد ديمقراطية وكل ما حولنا من مؤسسات عبارة عن تجميل للحالة المؤسسية التي عليها الديمقراطية في البلد ولاشك أن ذلك يلقي بالسلب على عمل الباحث العلمي فيجعله متخوفًا من الخوض في قضايا معينة تتعلق بالسياسة».

«لاشك أن الديمقراطية تؤثر على عمل الباحث ، فالباحث يكون أكثر حرية في الدراسة عندما يعيش في مجتمع ديمقراطي إلا أن الوضع الحالي كما نعلم لا تسود الديمقراطية في الحكم حيث تظهر قائمة من المحظورات وتتزايد هذه المحظورات كما كانت لو كان النظام مستبد».

الاعتراف بأهمية البحث العلمي الاجتماعي في مصر :

يستشعر الباحثون عدم جدوى البحث العلمي بشكل عام وبدرجة أكبر البحث العلمي الاجتماعي فقد كان هناك شبه إجماع من الباحثين على عدم جدوى وأهمية البحث العلمي بسبب عدم الاهتمام الحكومي به حتى من أفادوا بالاهتمام الذي توليه الدولة للعلم والبحث العلمي قد أشاروا إلى أن هذا الاهتمام اهتمام شكلي وليس واقعي بدليل ما هو موجود في ساحة البحث العلمي اليوم من مشكلات وأزمة يعيشها المجتمع والباحثون.

وسوف نورد بعضًا من هذه الآراء :

«في حالة مصر الاعتراف غير موجود مطلقًا أنا أحس بأن نشاط البحث العلمي بوجه عام وليس علم الاجتماع غير جاد فهو شكلاً وديكورًا فقط لتجميل وجه»

«ما زال اعتراف الدولة بأهمية البحث العلمي محدودة يبدو ذلك في عدم الاهتمام بالأخذ بنتائج البحث في مجال العلوم الأخرى ويزداد الأمر صعوبة في العلوم الإنسانية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويرجع ذلك إلى ضعف وهزال دور مؤسسات البحث العلمي الاجتماعي ممثلاً في مراكز البحوث حيث توجد قيودًا شديدة على البحوث وغالبًا ما يقتصر على الموضوعات ذات الطابع القومي بهدف الطمأنة الإعلامية لدور هذه المراكز بعيدًا عن توجيه مسارات البحوث إلى القضايا ذات الطابع الجماهيري»

«معظم البحوث التي تجرى في مراكز البحوث الاجتماعية تكاد تخلو من الرؤية النقدية أو حتى تقديم وجهة نظر مغايرة لفكر النظام على سبيل المثال وحدات استطلاع الرأي بالرغم من محدوديتها داخل هذه المراكز لا تجرؤ على الاقتراب من موضوعات شائكة مثل استطلاعات الرأي الخاص بشعبية رئيس الجمهورية أو الانتخابات الرئاسية الجمهورية.

«الدولة لا تعترف أصلاً بعلم الاجتماع فنحن نعمل في صومعة مغلقة فالدولة تحدث نفسها وتؤكد سياستها عبر وسائل الإعلام ولا يمكن أن يخبر المنتج العلمي أي أوضاع سواء كان في مجال علم الاجتماع أو غيره»

«يكفي كم الأبحاث والدراسات المنشورة في الجامعات ومراكز البحوث حيث مصيرها الأرفف يعلوها التراب وتنسى بمرور الوقت»

سابعًا : أزمة الباحث العلمي في علم الاجتماع من وجهة نظر الباحثين:

بسؤال الباحثين عن رؤيتهم لأزمة الباحث العلمي في علم الاجتماع وأسبابها ، وإمكانية مواجهتها ، لوحظ قدرًا كبيرًا من الوعي باستشعار الأزمة التي تمت في آرائهم ، ومواقفهم من جدوى البحث العلمي الاجتماعي ، كما لوحظ قدرًا من الاتفاق بين حالات الدراسة بالإجماع على وجود أزمة ذات جوانب متعددة متشابكة الأطراف تختلط فيها الأسباب بالنتائج.

ويمكن إيجاز رؤية الباحثين في مظاهر الأزمة في الملامح التالية :

١ - أزمة الاغتراب والشعور بالدونية ، والاختلاف عن الباحثين في نفس تخصصاتهم في مجتمعات أخرى ، من حيث تقدير هذه المجتمعات لدور العلم الاجتماعي ، كما أن هناك تمايز في التقدير الاجتماعي بينهم وبين من يعملون في مجال العلوم الطبيعية حيث يسود لديهم إحساس بعدم جدوى جهودهم العلمية ، أو حتى الاستفادة التطبيقية من نتائج أبحاثهم.

٢ - أزمة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تفرض على الباحث الاجتماعي الخوف من التطرق إلى موضوعات معينة بسبب بعض القيود المفروضة على البحث العلمي الاجتماعي ، وضعف الدخل المادي وعدم وفائه باحتياجات ومكانة الباحث الاجتماعية.

٣ - أزمة اغتراب في علاقته بالدولة وانفصاله عن توجهاتها حيث الفجوة بين خطاب الدولة الرسمي المعلن وممارساتها الواقعية ، فالدولة تدعو إلى أهمية العلم والعلماء للنهوض الاجتماعي ، وعلى الجانب الآخر فإن ممارساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تزيد من الانهيار الاجتماعي والإهدار لمكانة العلم.

٤ - عجز الباحثين في مجال علم الاجتماع عن التصدي لمواجهة معضلات الواقع ، لضعف إعداده ، وقلة خبراته ، وعدم اعتراف الدولة به والقيود المفروضة عليه اجتماعيًا واقتصاديًا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونورد بعض تصورات الحالات التي تعبر عن عجز الباحثين العلميين لتقديم بديل لمواجهة الأزمة :

«لا يستطيع الباحث التصدي لأي من مشكلات مجتمعه ، فمشكلاته الشخصية أكبر بكثير ، يواجه هو مشكلاته الشخصية قبل مشكلات الواقع».

«الباحث غير مؤهل أصلاً لمواجهة مشكلات الواقع الاجتماعي الحالي وليس من تفرضه فقط تغيرات العولمة ، لأن الباحث نفسه محاط بقدر كبير من المشكلات الشخصية ، والتي تستعصي على الحل والتي هي في الأساس جزء ونتيجة من مشاكل الواقع الاجتماعي الذي يعيشه».

«كيف يمكن للباحث أن يوفر احتياجاته ، واحتياجات أسرته في ظل المرتبات الهزيلة ، الباحث مشغول بلقمة العيش قبل المعرفة».

ثامنًا : تصور الباحث الاجتماعي لمستقبلة :

أ – رؤيته للمستقبل.

ب – ترك العمل بالجامعة.

جـ – الرغبة في السفر إلى البلاد النفطية.

أ – رؤيته للمستقبل :

تتسم رؤية الباحثين للمستقبل بالتضارب من حيث الإيمان العميق بالتغيير إلى الأفضل والتشاؤم المغرق في استمرارية الأوضاع وتأتي البيانات التالية لتعبر عن التضارب المأزوم.

«يأكل عيش فقط إذا قدر».

«تصوري أن هذا المستقبل سيء إلى أقصى درجة إن لم نتدارك الموقف».

«أعتقد أن الباحث بداخله إمكانيات كثيرة غير مستغلة ، فإذا لم يجد الدعم والتأييد والتوجيه من المجتمع والدولة فسيظل الحال كما هو عليه».

«لو ظلت الحالة على نفس الوتيرة فالمستقبل مظلم ولن يتقدم لا البحث العلمي خاصة ولا البلد عمومًا».

«لا أتصور أن البحث العلمي سوف يبقى على هذه الحالة الروتينية ، أعتقد أنه سوف يأتي اليوم الذي لابد من تغيير السياق الاجتماعي الذي يعترف بإمكانيات وقدرات الباحثين وأهمية البحث العلمي الاجتماعي».

ب – ترك العمل بالجامعة :

يوجد كثير من الإجماع بين حالات الدراسة على أنه بالرغم من تفاقم أزمة العلم والبحث العلمي إلا أنه ما زال العلم بالجامعة يمثل تقديرًا لدى الباحثين ويتعذر معه قبول فكرة ترك العمل بالجامعة ، أو المراكز البحثية.

من الأقوال التي أشارت إلى هذه الرؤية نذكر بعضها :

«لا حتى وإن كانت الأوضاع سيئة ، فالجامعة مكانًا ومركزًا اجتماعيًا مرموقًا ، حتى لو كان أسوأ من ذلك لأن ذلك لا يقلل من مكانة الأستاذ الجامعي».

«لأن العمل يرضي طموحي وجهدي وحبي للعلم».

«لا أحب أن أترك العمل بالجامعة لأنني أفضل العمل في المناخ الجامعي الذي يقدر الشخص بالإضافة إلى أن الجامعة تعطي مكانة اجتماعية متميزة ولأن هذا العمل يشعرني بذاتي».

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استخلاصات أساسية بشأن نتائج أوضاع الباحثين في مجال علم الاجتماع

مناقشة النتائج :

في مستهل طرح إشكالية الدراسة الراهنة ، طرحت بعض المبررات التي عززت من ضرورة الاهتمام بالعلوم الإنسانية ، وبالذات علم الاجتماع في ضوء ما اعترى المجتمع من تغيرات معاصرة ، تتطلب رؤى معرفية ، ومنهجية مغايرة تمامًا لما استقرت عليه طرق التدريس وأساليب إعداد الباحثين في أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية ، وبات المدخل الملائم لتعيين هذه الرؤى الجديدة وشروطها هو استقراء واقع هؤلاء الباحثين ، والتعرف على أوضاعهم العلمية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التي تمثل مكونًا أساسيًا في بنية قدراتهم المعرفية التي يمكن توظيفها لمواجهة تحديات المرحلة ، إلا أن الدراسة خلصت إلى بعض النتائج التي انتهت إليها بشأن هذه الأوضاع يمكن رصدها في ملامح أساسية هي :

١ ـ أن الباحثين الشبان في حقل علم الاجتماع لا تتوفر لهم سبل تكوين الخصائص للباحث العلمي من خلال أقسامهم التي يعملون بها حيث لا تتاح لهم أية فرصة لممارسة أي عمل علمي باستثناء رسائلهم العلمية التي تجعلهم يتقوقعون داخل موضوعات هزيلة وجزئية لا تمنحهم التدريب الكافي على منهجية البحث الاجتماعي.

٢ ـ أن دور الجامعة فيما يتعلق بإعداد الباحث العلمي يكاد يكون دورًا صوريًا، وهامشيًا حيث تعجز الجامعة عن توفير مكون أساسي أولي للتواصل العلمي ، وهو الإعداد اللغوي ، والذي يعتبر العنصر الأساسي في التفاعل العلمي والتواصل مع الجماعة العلمية فيما يستجد من إنتاج في حقل التخصص.

٣ ـ ويتواصل مع ضعف الإعداد اللغوي ، القصور الشديد في معرفة الوضع النظري والمنهجي الراهن في مجال علم الاجتماع ، بل والتطورات التي بلغها عالميًا ، ويرجع ذلك بسبب تقليدية ما يدرس لهم من كتب دراسية يغلب عليها الطابع التجاري حيث يصبح المكسب المادي هو الأساس بغض النظر عن مضمون المادة العلمية ، كما أن إجراء البحوث والمشاركة فيها يخضع لعوامل واعتبارات ذاتية حيث يقصر الأساتذة على مشاركة تلاميذهم في البحث والعمل ، حتى ولو كانوا على مستوى غير كفء ، حيث لا توفر هذه المشاركة أيضًا ، ولا تؤهل في تعليم حرفية البحث العلمي الاجتماعي.

٤ ـ افتقاد الجامعة إلى ما يسمى بثقافة العمل الجماعي ، أو العمل بروح الفريق ، وشيوع ما يسمى بأزمة الفردية داخل الأقسام العلمية ، ويرجع ذلك إلى أن المناخ السياسي والاجتماعي يلعب دورًا في تعميق ظاهرة الفردية في مجال البحث العلمي ، حيث أن القيمة المسيطرة حالاً في ضوء هذه الأوضاع للصعود الاجتماعي هي التقرب من السلطة ، بما يعني انتشار قيمة الولاء للفرد أكثر من الولاء للجماعة.

٥ ـ أن الإيفاد إلى الخارج بوصفه أحد مقومات البحث العلمي التي توفر بناءًا معرفيًا ، ومنهجيًا ، واتصالاً حضاريًا يكاد يكون شبه محصور في التخصصات العلمية الأخرى دون الإنسانية ، كما أنه لا يوجد أي بنود اتفاق على النواحي العلمية تقوم بتوفيرها الجامعة إلا في حدود هزيلة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٦ - تبدو جوانب عدم الموضوعية في علاقة الطالب بالمشرف في انتشار المجاملة على حساب العلم حيث يعتبر رضى المشرف على الطالب سببًا كافيًا لاستحسان العمل العلمي وقبوله ، و العكس بالعكس حيث يتم معاقبة الطالب برفض العمل العلمي دون مبررات موضوعية.

٧ - الافتقاد إلى غياب الخطط البحثية للأقسام حيث لا توجد معايير محددة لاختيار الموضوعات البحثية ، و لا يوجد أي التزام عام أو خاص ، و الاختيارات تسير بشكل عفوي ، من جانب الأقسام ، وسبب عدم وجود خطة قومية تسهم الجامعة في تنفيذها.

٨ - أن التعليم الجامعي يواجه بعض الأخطار التي تهدد كفاءة البحث العلمي الاجتماعي ، يتعلق بعضها بمخرجات التعليم الجامعي متمثلة في ضعف المستوى العلمي للخريجين من أقسام الاجتماع ، و بعضها الآخر يتعلق بمدخلات التعليم ، متمثلة في الإمكانيات المتاحة للبحث العلمي و الإنفاق عليه، فضلاً عن الإطار السياسي العام ، و أخيرًا ما يتعلق منها بالأوضاع الاجتماعية التي يعيشها الباحثون كأفراد لهم متطلباتهم الحياتية اليومية و أسرهم.

٩ - و أخيرًا يواجه البحث العلمي الاجتماعي بعض المشكلات التي تتعلق بالحرية الأكاديمية للباحث ، و التي تلعب دورًا في فرض القيود على الموضوعات البحثية ، فضلاً عن شيوع ثقافة لدى السلطة ترفض الاعتراف بجدوى و أهمية البحث العلمي ، و أن الانفصال بين الخطاب الرسمي للدولة بالاهتمام بالبحث العلمي ، وبين ممارسات الواقع ، تجعل من البحث العلمي مجرد واجهة وشكلاً بغير مضمون.

١٠ - و أخيرًا يواجه الباحثون في حقل علم الاجتماع أزمة الاغتراب ، و الشعور بالدونية ، حيث لا تقدير لمجهوداتهم ، أو الاستفادة التطبيقية من نتائج أبحاثهم.

وتفرض النتائج السابقة صعوبة الموقف بالنسبة لدور علم الاجتماع في مواجهة المعضلات التي فرضتها مرحلة العولمة ، و هو ما يعني إجراء حركة تغيير وليس إصلاحه تؤسس على مبادئ الديمقراطية و العدل الاجتماعي سياسيًا و اجتماعيًا و اقتصاديًا بما يفضي إلى تهيئة أوضاع تسودها حرية الفكر و استقلال الجامعة وبم يدعم النهوض بالبحث العلمي و بما يجعل عملية الإبداع العلمي هي الركيزة الأساسية في التقدم الاجتماعي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner